وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:...../2023

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

دفعة 2023

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة مرسومة بـ:

متطلبات تحقيق الشمول المالي لتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر

من إعداد الطالبتين:

- عفاف براهمي
- أميرة لعبيدي

تحت إشراف الأستاذ:

- عادل طلبة

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
وئام ملاح	أستاذة محاضرة –أ-	رئيسا
عادل طلبة	أستاذ محاضر –أ-	مشرفا ومقررا
ريم عمري	أستاذة محاضرة –ب-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه

إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة والسلام.

إلى من أنزل فيهما قرآن

أعجز كل من أوتي من البلاغة والفصاحة الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى كل الأهل والأصدقاء.

أميرة

أهداء

إلى منارة العلم والإمام المصطفى إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من حصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم والمعرفة إلى صاحب القلب الكبير أبي أطال الله بقائه، وألبسه ثوب الصحة والعافية ومتعني ببره ورد جميله، أهدي له ثمرة غرسه.

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر وطرزتها في ظلام الدهر أمي الغالية أمد الله في عمرها بالصالحات.

إلى من علموني معنى التفائل معنى الصبر والوفاء إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي أخواتي وإخواني حفظهم الله ووفقهم في مشوارهم الدراسي والعملي.

إلى كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضيئ الطريق أمامي إلى من صاغوا لي علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لي سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتي الكرام .

إلى من كان خير معين إلى من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع أستاذي الفاضل ***عادل طلبة*** *جعله الله في ميزان حسناته.*

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد إلى صديقاتي وزميلاتي.

أهدي لكم هذا العمل المتواضع

عفاف

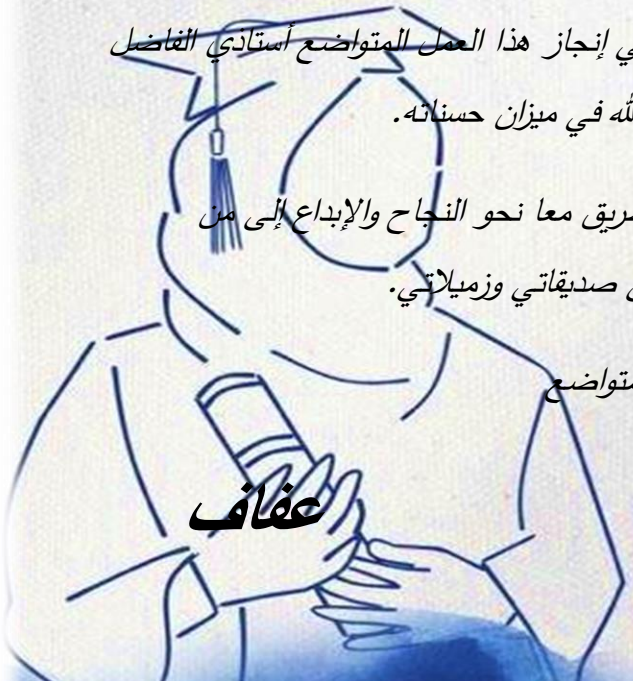

شكر وعرفان

الحمد لله مستحق الحمد بلا انقطاع، ومستوجب الشكر
بأقصى ما يستطاع، لا خير إلا من لدنه، أشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له، له جميل العوائد وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وحبيبه
وخليله، صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

قال تعالى: " ...لئن شكرتم لأزيدنكم ... " سورة إبراهيم (الآية 07)

فالحمد لله حمدا يوافي نعمته ونشكره على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع، لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في هذا البحث من وقفة نتقدم فيها بأسمى عبارات الشكر والتقدير عرفانا بالجميل إلى من أمدنا بالأمل ومهد لنا طريق العمل وتابعنا في هذا المشوار دون تعب أو ملل إلى مرشدنا وموجهنا، إلى من كان خير معين الأستاذ ***" طلبة عادل "*** *لك منا كل الاحترام والتقدير سائلين المولى أن يجعلها في ميزان حسناتك*

كما لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة المناقشة
لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذا البحث ونحن على ثقة
بأن تغني ملاحظاتهم السديدة هذا البحث وتسهم في الرفع من قيمته.
كما نتقدم بالشكر لخير المرشدين إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والتسيير والعلوم التجارية جامعة العربي التبسي

جزاكم الله كل خير وجعلها في ميزان حسناتكم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	–
الشكر	–
قائمة المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**IV**
قائمةالأشكال	**V**
قائمة الملاحق	**V**
قائمة الاختصارات والرموز	**VI**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للاستقرار المالي والشمول المالي	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للاستقرار المالي	**3**
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي	**3**
الفرع الأول: تعريف الاستقرار المالي	**3**
الفرع الثاني: أهمية الاستقرار المالي	**4**
الفرع الثالث: أهداف الاستقرار المالي	**6**
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الاستقرار المالي	**7**
المطلب الثالث: آليات العمل على تحقيق الاستقرار المالي	**9**
الفرع الأول: الاجراءات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي	**9**
الفرع الثاني: المبادرات الخاصة بتحقيق الاستقرار المالي	**11**
المطلب الرابع: عوامل تحقيق الاستقرار المالي	**11**
المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للشمول المالي	**13**

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي	**14**
الفرع الأول: تعريف الشمول المالي	**14**
الفرع الثاني: خصائص الشمول المالي	**15**
الفرع الثالث: أهمية الشمول المالي	**15**
الفرع الرابع: أهداف الشمول المالي	**16**
المطلب الثاني: متطلبات تحقيق الشمول المالي	**16**
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	**18**
الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي	**18**
الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي	**20**
المبحث الثالث: آليات تفعيل الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي	**22**
المطلب الأول: آليات تحقيق وتفعيل الشمول المالي	**22**
الفرع الأول: دور البنوك المركزية في تحقيق الشمول المالي	**23**
الفرع الثاني: آليات المقترحة لتوسيع قاعدة الشمولالمالي	**24**
المطلب الثاني: دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي	**25**
الفرع الأول: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي	**25**
الفرع الثاني: انعكاسات سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي	**26**
المطلب الثالث: تجارب دولية عن الشمول المالي	**27**
الفرع الأول: تجربة كينيا	**27**
الفرع الثاني: تجربة البرازيل	**28**
خلاصة الفصل	**30**
الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي	
تمهيد	**32**
المبحث الأول: تحليل مؤشرات الاستقرار المالي والشمول المالي	**33**
المطلب الأول: تحليل مؤشرات الاستقرار المالي	**33**

الفرع الأول: تحليل مؤشرات مقياس التطور المالي	**33**
الفرع الثاني: تحليل مؤشرات مقياس السلامة المالية	**35**
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المال في الجزائر	**38**
الفرع الأول: مؤشر الانتشار المصرفي	**38**
الفرع الثاني: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية	**41**
الفرع الثالث: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية	**42**
المبحث الثاني: الطرقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	**42**
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	**42**
المطلب الثاني: مدخل نظري لنموذج الدراسة	**43**
الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	**43**
الفرع الثاني: مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL	**47**
المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	**50**
المطلب الاول: عرض نتائج الدراسة	**50**
الفرع الاول: اختبارات الاستقرارية	**50**
الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL	**54**
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	**57**
خلاصة الفصل	**59**
الخاتمة	**61**
قائمة المراجع	**65**
قائمة الملاحق	**71**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مقياس الاستقرار المالي و المؤشرات المكونة لها	7
02	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق السن 15 سنة	39
03	عدد الوكالات البنكية خلال الفترة 2012 – 2020	39
04	ملكية بطاقات الائتمان	40
05	الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق السن 15 سنة	41
06	الاقتراض من العائلات والأصدقاء كنسبة من البالغين فوق السن 15 سنة	41
07	الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق السن 15 سنة	42
08	ملخص اختبار ADF لدراسة استقرارية المتغيرات	50
09	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	53
10	اختبار تجانس تباين حد الخطأ	53
12	اختبار الحدود	54
13	نتائج تقدير نموذج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	55
14	تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج	56

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	نسبة المعروض النقدي في الاقتصاد	34
02	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض	35
03	تطور نسب السيولة	36
04	نسبة العائد على الأصول	37
05	نسبة القروض المتعثرة من اجمالي القروض	38
06	استخدام ماكينات الصراف الالي لكل 100 الف بالغ	40
07	درجة التأخير المثلى لنموذج ARDL	51
08	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	52
09	اختبار الاستقرار الهيكلي	57

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	استقرارية السلاسل الزمنية	71
02	تقدير النموذج	72

قائمة الرموز والاختصارات

	المصطلح باللغة الاجنبية	المصطلح باللغة العربية
OECD	Organisation for Economic Co-operation	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
INZE	International Network on Financial Education	الشبكة الدولية للتثقيف المالي
AFI	Inclusion Financial of Alliance	تحالف الشمول المالي
GPFI	Global Partnership for Financial Inclusion	الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي
AD	Acoss dimension	سهولة الوصول إلى الخدمات المالية
UD	Usage dimension	الاستخدام الفعال للخدمات المالية
ROA	Return on assets	نسبة العائد على الأصول
ARDL	Auto regressive Distributed lag	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية
ADF	Augmented Dickey- Fuller	اختبار الاستقرارية لديكي فولر المطور
OLS	Online linguitic dupport	طريقة المربعات الصغرى العادية
J-B	Jarque-Bera	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
BT	Bounds test	اختبار الحدود
ECM	Error Correction Regression	تقدير نموذج تصحيح الخطأ
CS	Cusum of Squares	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

مقدمة

مقدمة:

يعد الشمول المالي من القضايا الهامة التي نالت اهتمام المنظمات الدولية في مختلف الدول خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وذلك لبيان دوره المساعد على تحقيق الاستقرار المالي وقد برزت أهمية الشمول المالي باعتباره أحد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة التي أصبحت تواجه مختلف المجتمعات وخاصة الطبقات الهشة من ذوي الدخل المحدود وبذلك ازداد التزام الحكومات لتحقيق الشمول المالي من خلال تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية بالشكل الصحيح مع وضع تشريعات عادلة وشفافة بهدف حماية المستهلكين لها.

وفي هذا الإطار نجد أن كثيرا من الدول اعتمدت استراتيجيات وطنية لتحقيق الشمول المالي في البلدان النامية ومثيلاتها في الدول المتقدمة، ولا تختلف الجزائر باعتبارها جزاء من البلدان النامية عن ذلك الأمر الذي يجعل من مسألة تقدير مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وتحليل تأثيراته في الاستقرار المالي.

أولا: الإشكالية

على ضوء ما تم طرحه سابقا يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على الشكل التالي:

- كيف يساهم الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر؟

حتى نتمكن من فهم ومعالجة هذه الإشكالية ارتأينا لتقسيمها إلى جملة من الأسئلة الفرعية وهي كالأتي

- كيف ينعكس الشمول المالي على الاستقرار المالي؟
- ما هي طبيعة العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي؟

ثانيا: الفرضيات

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة

- يؤثر الشمول المالي بشكل كبير على تعزيز الاستقرار المالي.

وبغية اختبار الفرضية الرئيسية تم وضع الفرضيات الأتية:

- يحفز الشمول المالي على المشاركة الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي.

- وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

ثالثا: أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي يؤديه الشمول المالي كألية لدعم الاستقرار المالي من خلال تحديد العلاقة بينهما كما تظهر أهمية هذه الدراسة في محاولة معرفة واقع تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي.

رابعا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول إلى جملة من الأهداف نذكرها كما يلي:

- تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي والاستقرار المالي
- تعرف على متطلبات تعزيز الشمول المالي وكيفية تحقيقها.
- إبراز العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

خامسا: مبررات اختيار موضوع الدراسة

- الأهمية البالغة التي أضحت يكتسيها الشمول المالي في الوقت الحالي.
- ملائمة موضوع الدراسة لطبيعة التخصص.
- إثراء رصيد معرفي بموضوع يواكب التطور الحاصل في العالم المتقدم.
- الرغبة النفسية في اختيار هذا الموضوع.

سادسا: المنهج المتبع في الدراسة

للتمكن من الإحاطة بجوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات تم الاعتماد في دراستنا للموضوع على المنهج الوصفي التحليلي والذي تم استخدامه في الفصل الأول بغرض وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع وتوضيح متطلبات تحقيق وتفعيل الشمول المالي باعتباره استراتيجية فعالة تساهم في الرفع من أداء القطاع المالي وتحقيق استقراره ، كما تم استخدامه في الفصل الثاني بغرض تحليل تطور مؤشرات الاستقرار المالي وكذا الشمول المالي.

إضافة إلى المنهج القياسي قصد إجراء دراسة قياسية والوصول إلى أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي.

سابعا: حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: تحليل مؤشرات الشمول المالي في السنوات 2011، 2014، 2017، 2021، إضافة إلى تحليل مؤشرات الاستقرار المالي في السنوات من 2012 إلى 2021.
- الحدود المكانية: تم حصر حدود الدراسة على الجزائر

ثامنا: الدراسات السابقة

من أجل التعمق أكثر في موضوع البحث، تم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة نذكر من بينها ما يلي:

- دراسة قاسي يسمينة، مزيان محمد توفيق، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، 2022، حيث عالج الباحثان الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي يؤديه الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، إذ اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:
- يعبر الشمول المالي عن تقديم خدمات مالية مبتكرة ومتنوعة وذات تكلفة منخفضة، تتلاءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، خصوصا النساء وذوي الدخل المنخفض، وأصحاب الهمم ورواد الأعمال.
- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وحماية حقوق الدائنين وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية والإلكترونية.
- دراسة نبيل بهوري، **الشمول المالي كأداة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03، 2019، حيث عالج الباحث الإشكالية التالية: ما هو دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وماهي متطلبات تحقيقه في الدول العربية، إذ اعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:
  - يمكن أن يكون لسياسة الشمول المالي تأثيرات على شرائح السوق المختلفة، والتي يجب النظر فيها وأخذها في الاعتبار خاصة خلال مرحلة الإعداد، وينبغي أن يسهم السعي إلى تحقيق الشمول المالي بطريقة مدروسة في زيادة الإدراك والفهم الأفضل للأهداف المراد تحقيقها.

- سعي الدول العربية في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي المعتمد على آلية السوق وبهذا قد أحدثت نقلة نوعية في البيئة المصرفية من خلال توفيرها للأطر المؤسساتية والقانونية التي تنسجم ومتطلبات اقتصاد السوق.

- دراسة فلاق صليحة وآخرون، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، 2019، حيث عالج الباحثون الإشكالية التالية: ماهي متطلبات تعزيز الشمول المالي باعتباره ركيزة هامة لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، إذ تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي لاستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:
  - يقوم الشمول المالي على الأبعاد الرئيسية التالية: القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية ومدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي إضافة إلى جودة الخدمات المالية المصرفية.
  - الاهتمام بنشر الثقافة المالية يعتبر مطلبا هاما لتعزيز الشمول المالي في العالم العربي، في ظل قلة خبرة العملاء فيما يخص استخدام الخدمات المالية، وذلك لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم وتعزيز ثقتهم في النظام المالي.
- دراسة آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس والمغرب**، المجلة العربية في العلوم الانسانية، المجلد 10، العدد 03، حيث عالجت الباحثتين الإشكالية التالية: ما هي مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي وما مدى تفاوتها في تحقيقه، إذ تم الاعتماد على المنهج التحليلي ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:
  - ينعكس تعزيز الشمول المالي إيجابيا على كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
  - تقارب مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي رغم أن الجزائر تتفوق نوعا ما على تونس والمغرب خلال السنوات الدراسية.

تاسعا: صعوبات الدراسة

- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع خاصة الكتب المتعلقة بالموضوع

عاشرا: تقسيمات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة سابقة الذكر وللتمكن من بلورة الأفكار المستخلصة في قالب علمي، وللوصول للنتائج المتوقعة من موضوع البحث قسم البحث إلى فصلين، سبقتهما مقدمة عامة عرضت فيها مشكلة الدراسة، لينتهي البحث بخاتمة عامة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها.

سيتناول الفصل الأول الإطار النظري للاستقرار المالي والشمول المالي في ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول والثاني الأدبيات النظرية للاستقرار المالي والشمول المالي على الترتيب، أما بخصوص المبحث الثالث فقد تناول آليات تفعيل الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي

بينما الفصل الثاني سيتم التطرق فيه إلى دراسة تحليلية قياسية لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستقرار المالي و الشمول المالي

تمهيد:

يشهد العالم في الآونة الأخيرة طفرة تكنولوجية كبيرة بإعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، وتقديم أنماط جديدة من التعاملات المالية، ولعل أبرز هذه التغيرات التي شهدها العالم هو ظهور مصطلح الشمول المالي.

وقد قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجياتها القومية ومن هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تنظم وتراقب وتحفز المتعاملين الماليين وانتشرت حملات التوعية والتثقيف في هذا المجال من أجل نشر الوعي لاستخدام هذه الخدمات.

وقد شكلت هذه التطورات تحديات كبيرة للجهات الرقابية تمثلت في النظر في كيفية الموائمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي جيد وبين هدف الاستقرار المالي.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للاستقرار المالي

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للشمول المالي

المبحث الثالث: آليات تفعيل الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للاستقرار المالي

شهدت وتيرت النظام المالي تطورا متسرعا، وتغيرا كبيرا في عناصر الأصول المالية التي تدار في داخله وأصبح نظاما أكثر تشابكا وتعقيدا، وزادت العدوى فيه مما إستوجب أن يكون الحفاظ على الاستقرار المالي هدفا أساسيا في السياسات الاقتصادية الكلية.

تخصص العديد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية جانبا من نشاطاتها لدراسة الاستقرار المالي، حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى البحث في المفاهيم الاقتصادية للاستقرار المالي بداية من تعريفه وأهميته ومؤشرات قياسه ومتطلباته وشروط تحقيقه.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي

الفرع الأول: تعريف الاستقرار المالي

تعددت الجهات الدولية والإقليمية التي تعني بتحقيق الاستقرار المالي، هو ما ترتب عليه عدم وجود اتفاق على تعريف وحيد له إضافة إلى "عدم توفر صورة واضحة للاستقرار المالي على أرض الواقع لذلك فإن أغلب الجهات التي تناولت هذا الموضوع اعتمدت على إبراز مفهوم لحالة عدم الاستقرار المالي والتي تتجلى بوضوح أثناء الأزمات المالية، لإعطاء مفهوم للاستقرار المالي"[1]

أولا: تعريف عدم الاستقرار المالي

تم تعريف عدم الاستقرار المالي حسب Mishkin Frederic على أنه: الحالة التي يصبح عندها القطاع المالي غير قادر على القيام بوظيفته بصورة كاملة كوسيط مالي، تتدفق من خلاله الموارد المالية من أصحاب رؤوس الأموال إلى طالبيها لاستغلال الفرص الاستثمارية الممكنة.[2]

كما عرفه Ferguson Niall على أنه: وضع أو حالة تباين غير طبيعي بين الأسعار الفعلية والأسعار العادلة للأصول المالية والحقيقية، بالإضافة إلى تشوه كبير في أداء السوق المالي وقلة توافر الائتمان محليا وربما دوليا، وانحراف كبير في الإنفاق الكلي عن قدرة الاقتصاد على الإنتاج.[3]

---

[1] مصطفى العرابي، **ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الاسلامي**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجزائر 3، المجلد 02، العدد 15، 2016 ص 07.

[2] أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، 2014، ص 12، متاح على الرابطhttps://www.amf.org.ae، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/12/27على الساعة 22:04.

[3] مصطفى العرابي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

ثانيا: تعريف الاستقرار المالي

عرف البنك المركزي الألماني الاستقرار المالي على أنه: حالة مستقرة يؤدي فيها النظام المالي وظائفه الرئيسية بكفاءة، كتخصيص الموارد وتوزيع المخاطر، فضلا عن تسوية المدفوعات، ويكون قادرا على أدائها حتى في حالة الصدمات وأوضاع الإجهاد أو فترات التغير الهيكلي العميق.[1]

كما يعرفه البنك المركزي الأوروبي على أنه: تلك الحالة التي يكون فيها النظام المالي بمكوناته (الوسطاء الماليين الأسواق المالية البنية التحتية للأسواق) قادرا على تحمل الصدمات والاختلالات المالية، دقة تقييم المخاطر المالية وكفاءة إدارتها والقدرة على امتصاص المفاجآت والصدمات المالية أو تلك التي مصدرها الاقتصاد الحقيقي.[2]

كما عرف بنك التسويات الدولية الاستقرار المالي على أنه: الحالة التي ينتفي فيها وجود أية عوامل من شأنها إحداث تقلبات مفاجئة وغير مبررة في أسعار الأصول المالية، أو التأثير على مقدرة المؤسسات المالية على مواجهة التزاماتها التعاقدية.[3]

كما يمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه: العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز، بما ينعكس سلبا على الاقتصاد.[4]

ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح تعريف للاستقرار المالي على أنه: قدرة القطاع المالي على امتصاص أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية والحد من تداعيتها على مكونات القطاع المالي الرئيسية حيث يكون قادر على التوسط والتمويل وإعادة توزيع المخاطر بطريقة سليمة إضافة إلى معالجة المدفوعات في الاقتصاد.

الفرع الثاني: أهمية الاستقرار المالي

يعتبر الاستقرار المالي أمرا حيويا بالاقتصاد العالمي والمحلي حيث تبرز أهمية الاستقرار المالي في كونه يعكس سلامة النظام المالي والتي بدورها تلعب دورا كبيرا في تعزيز الثقة في النظام المالي وتمنع وقوع المخاطر التي يمكن أن تزعزع استقرار الاقتصاد.

---

[1] مصطفى العرابي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، صندوق النقد العربي، 2015، ص 03 المتاح على الرابط https://www.amf.org.aeتم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/12/29 على الساعة 11:30.

[3] أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[4] أحمد مهدي بالوافي، **البنوك الإسلامية والاستقرار المالي –تحليل تجريبي- مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي**، مجلة الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، مجلد 21، العدد 02، 2008، ص 70.

وفي هذا الصدد يمكن استخلاص أهمية الاستقرار المالي في ما يلي:[1]

- تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالادخار، الائتمان، الاستثمار، خلق السيولة وتوزيعها، تحديد أسعار الأصول، تراكم الثروة ونمو الناتج...).
- تقييم المخاطر المصرفية تحديدها وإدارتها.
- استمرار القدرة على أداء الأدوار الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية وتراكم الاختلالات.

إضافة إلى ذلك يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر في الأثار العالمية التي أفرزتها الأزمة المالية على القطاع المالي والاقتصادي ككل والمتمثلة في ما يلي:[2]

- إن عدم الاستقرار المالي انعكس سلبا على النمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش في الاقتصاد مما ينتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة.
- تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في أوروبا وأسيا لخسائر جراء الأزمة الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من القروض، وتراجعت معدلات تقديم القروض في العديد من دول العالم الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة الأزمة.
- أظهرت نتائج الأزمة المالية كوارث على جميع الأصعدة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) والتي ستمتد أثارها لسنوات قادمة من بعد حدوثها، وما الأزمة الأسيوية أو أزمة بنوك اليابان في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينات، ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا (2002-2001) والتي أدت إلى تعثر العديد من البنوك، ثم أزمة الرهن العقاري، إلا أمثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل.
- أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم حوالي 25 بنك لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007 الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين.
- أطلقت العديد من المؤسسات الأوروبية إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، وإتباع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل صناعة السيارات وصناعة البناء، أما في الصين والهند فعلى الرغم من

[1] عباس بوهريرة، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غرداية، 2018، ص 41.

[2] محمود السبعاوي مشتاق وآخرون، **الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي " دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية "**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك، العراق، المجلد 02، العدد 02، 2012 ص ص 70-71.

وجود تفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة عليها ضئيلا إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح، وذلك بسبب أن الصين تصدر حوالي 21% من صادرتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال ما سبق لاحظنا الأثار السلبية التي أحدثها عدم الاستقرار المالي في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية وعلى جميع الأصعدة والتي تم مشاهدتها بعد الأزمة المالية وبوضوح، الأمر الذي يبرز لنا أهمية الاستقرار المالي والأثار الناتجة عن فقدانه.

الفرع الثالث: أهداف الاستقرار المالي

يستهدف من وراء وضع إطار عام للاستقرار المالي، تصميم آليات للحيلولة دون تحول المشكلات المالية إلى مشكلات نظامية، أو تهديدها لاستقرار الاقتصاد الحقيقي، حيث يتم مراعاة الموازنة بين هدف تحقيق الاستقرار المالي وهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو، ولا يعني السعي نحو تحقيق الاستقرار المالي بالضرورة منع نشوء كافة المشكلات المالية، فمن غير الطبيعي أو المنطقي وجود نظام مالي فعال وديناميكي لا يشهد تقلبات أو اضطرابات سوقية بشكل مطلق وعلى ذلك فإنه عند الشروع في استحداث إطار عام للاستقرار المالي، يتم مراعاة قدرة هذا الإطار على تحقيق الأهداف التالية:[1]

- الوصول إلى قطاع مالي فعال يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، وتتناسب مؤشرات الأداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتعمل فيه الأسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها، وتحقق من خلاله الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية، ويتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين.
- تمكن متخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سعرية يترتب عليها تصحيح جبري للأسعار القائمة للأصول بشقيها العيني والمالي، أو قد يترتب على دورة الأعمال حدوث تصحيحات ذاتية من شأنها أن تسفر عن انخفاضات مفاجئة وكبيرة في الأسعار، يترتب عليها حدوث مشاكل داخل المؤسسات المالية، أو حالات توقف في البنية التحتية المالية.

[1] أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

- تشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي، مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار إلى النظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحد من إمكانية انتقال أثار الصدمات من القطاع المالي للقطاع الحقيقي والعكس.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الاستقرار المالي

إن التمكن من رصد وتحليل سلامة الاستقرار المالي يستدعي توفر مؤشرات تكشف وتقيم مدى سلامة النظام المالي، حيث تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات حدوث مشاكل مالية في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

ونظرا لتوفق تحليل الاستقرار المالي إلى حد ما مع تحليل السلامة المالية الكلية، فعادة ما يتم الاعتماد لتحديد مدى قدرة النظام على مؤشرات السلامة المالية المالي للتعامل ومواجهة الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها هذا النظام، كونها تمثل مؤشرات تجميعية تستخدم لقياس مدى سلامة وصحة المؤسسات المالية في بلد ما وتشخيص ومراقبة نقاط القوة ونقاط الضعف في النظام المالي بهدف تعزيز الاستقرار المالي والحد من احتمالية فشله والتي تتألف من مجموعة من المؤشرات التي يمكن إدراجها في الجدول التالي في ما يلي:[1]

الجدول رقم (01): مقياس الاستقرار المالي والمؤشرات المكونة لها

المقياس	مؤشرات المقياس
التطور المالي	معدل السيولة في الاقتصاد
	إجمالي أصول البنوك التجارية / الناتج المحلي الإجمالي
	القروض الموجهة للقطاع الخاص/إجمالي القروض
التعرض للمخاطر المالية	عجز الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي
	عجز الحساب الجاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي
السلامة المالية	نسبة السيولة

[1] عمار صغير، علال بن ثابت، **أهمية الشمول المالي كألية لدعم الاستقرار المالي دراسة قياسية للفترة 2000-2018**، مجلة البحوث الاقتصاد والمناجمنت، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2022، المجلد 02، العدد 01، ص 116.

	نسبة العائد على الأصول
	القروض المتعثر / إجمالي القروض

المصدر: أسماء دردور، **بناء مؤشر مركب لقياس الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2003-2017**، مجلة الباحث، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، المجلد 19، العدد 01، 2019، ص ص 178-179.

أولا: مقياس التطور المالي

يتكون هذا المقياس من مجموعة من المؤشرات الآتية:

- **مؤشر معدل السيولة في الاقتصاد M2/PIB:** يعرض هذا المؤشر المعلومات المتعلقة بدرجة التسييل النقدي في الاقتصاد حيث أن المقصود من التسييل هو بيان الحجم الحقيقي للقطاع المالي في اقتصاد ما، فكلما ارتفع مستوى هذا المؤشر كلما دل ذلك على وجود نظام مالي أكثر تطورا ونضجا.[1]
- **القروض الموجهة للقطاع الخاص/إجمالي القروض:** يفيد هذا المؤشر في معرفة حصة القطاع الخاص من الاقتراض إلى إجمالي القروض، حيث من المرجح أن تكون الأنظمة المالية التي تخصص نسبة أكبر من إجمالي القروض للقطاع الخاص أكثر كفاءة في اختيار المشاريع الاستثمارية وتحصيل المخاطر وتعبئة المدخرات بطريقة أكثر من الأنظمة المالية التي توجه القروض بشكل أساسي، للحكومة والمؤسسات العامة،[2] "حيث أن انخفاض هذا المؤشر يعكس وجود موقف ايجابي".[3]

ثانيا: مقياس التعرض للمخاطر المالية

يتضمن هذا المقياس مجموعة من المؤشرات، حيث تبين القيم المستدامة لهذه المؤشرات أن النظام المالي في حالة سليمة وقادر على الاستجابة ومقاومة الصدمات المحتملة، إذ يتكون هذا المقياس من المؤشرات التالية.[4]

- **مؤشر عجز الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي:** يصف هذا المؤشر أداء الدولة، فإذا كان عجز الميزانية العامة مرتفعا يفقد المستثمرون الثقة في قدرة الدولة على ضمان النمو الاقتصادي.
- **مؤشر عجز الحساب الجاري بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي:** يظهر هذا المؤشر وجود اختلال اقتصادي كبير، حيث يستلزم القيام بتصحيح مستقبلي، مما يؤثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي، فالاقتصاد الذي يعاني من عجز في الحساب الجاري يعني أنه يستهلك أكثر مما ينتج، ويجب عليه أن يقترض من الخارج كالحصول على استثمارات أجنبية مباشرة، وإذ تعرضت هذه الأخيرة لسبب أو لأخر إلى الانخفاض، يتعرض النظام المالي للمخاطرة.

[1] إسماعيل بن قانة، محمد عبد الكريم بوغزالة، **قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، العدد 01، 2015، ص 267.
[2] نفس المرجع السابق، ص 268.
[3] صبحي حسون السعدي، **طرق قياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي دراسة تحليلية لعينة من الدول للفترة 2000-2012**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 18، 2015، ص 44.
[4] نفس المرجع السابق، ص ص 43-44.

ثالثا: مقياس السلامة المالية

يضم هذا المقياس مؤشرات مقترحة ومستخدمة من قبل المؤسسات المالية الدولية في تقدير ممارسات سلامة النظام المالي، ويصعب الحصول على هذه المعلومات، خصوصا عند استخدام بيانات فصيلة، ومن مؤشرات السلامة المالية ما يلي:

- **نسبة السيولة:** تعبر السيولة المناسبة على أنها عنصر أمان الودائع أو حماية أموال الغير السائلة بالنسبة للمصرف، كما تعتبر السيولة إحدى العوامل المحددة للاستقرار المالي حيث أن عدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المودعين سوف يؤدي إلى تدهور الاستقرار المصرفي وبالتالي إلى عدم الاستقرار المالي. [1]
- **مؤشر نسبة العائد على الأصول:** حيث يدل هذا المؤشر على مدى قدرة البنوك على تحقيق أرباح من الأصول المستثمرة ومدى فعالية استخدام الموارد المتاحة.[2]
- **مؤشر القروض المتعثرة /إجمالي القروض:** حيث يعكس هذا المؤشر جودة القروض الممنوحة من قبل البنوك، ويقصد بالجودة أنه عادة ما يزداد حجم القروض المتعثرة عند حدوث فورة في تقديم القروض، بينما تتدهور قيمة هذا المؤشر بعد نشوب الأزمات، كما حصل بعد اندلاع أزمة الرهن العقاري سنة 2007، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستقرار المالي.[3]

المطلب الثالث: آليات العمل على تحقيق الاستقرار المالي

تبدأ عملية تحقيق الاستقرار المالي داخل الإطار العام له بإجراءات رصد وتحليل شامل ومستمر للمخاطر ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي، سواء تلك المرتبطة بالمكونات الرئيسية للقطاع كالمؤسسات والأسواق المالية، أو المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية كنظم الدفع والتسوية والمقاصة، أو المخاطر الاقتصادية الكلية، المحلية والخارجية، ذات الصلة بالقطاع المالي.

الفرع الأول: الإجراءات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي

هناك العديد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحقيق وتعزيز الاستقرار المالي حيث تختلف هذه الإجراءات على حسب الظروف المعاشة في ذلك الوقت لذلك تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل والمتمثلة في أوضاع عادية، وبداية ظهور الاختلالات أو ما يسمى بـــ مرحلة ظهور بوادر الاختلالات، ومرحلة وقوع الأزمة، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الفرع.

---

[1] أمال بن الدين، مطاي عبد القادر، **تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي دراسة تطبيقية لحالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص 102.

[2] إبراهيم تومي، ربيع المسعود، **تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بالتطبيق على مصرف قطر الاسلامي والبنك الاسلامي الأردني خلال الفترة 2008-2018**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص 603.

[3] صبحي حسون السعدي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

أولا: في الظروف العادية:

إذا كان النظام ضمن حدود الاستقرار ويرجح بقاؤه كذلك فإن السلطات تتخذ إجراءات وقائية من خلال الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق وأعمال الإشراف والرقابة الرسمية وتتمثل الأدوات الوقائية الرئيسية في النظام المالي السليم، في تلك التي تساهم في عدم تراكم الاختلالات التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع أزمة، وترتبط بتعزيز درجة الانضباط في الأسواق، ومراجعة عمليات التنظيم والإشراف والرقابة والاتصالات الرسمية، كما قد يتطلب الأمر إجراء تعديلات في أسلوب تقدير مواطن الضعف والأدوات والسياسات التي من شأنها التأثير على النظام المالي.[1]

ثانيا: مرحلة ظهور بوادر الاختلالات

حيث تتم هذه الاختلالات داخل القطاع المالي ويكون هناك تخوف من انتقال تداعيتها للقطاع الحقيقي، وقد تتمثل هذه الاختلالات "على سبيل المثال، في سرعة نمو القروض المقترنة بتضخم كبير في أسعار الأصول أو حدوث انخفاض في رسملة الجهاز البنكي أو حدوث تغيرات غير متوقعة في البيئة المحلية أو الخارجية،"[2] فتتخذ السلطات إجراءات لتؤثر على حجم هذه الاختلالات من خلال القيام بمراجعة التنظيم والرقابة وإدارة الأزمات وهي ما تعرف بالإجراءات العلاجية.[3]

وتمثل مرحلة تنفيذ الإجراءات العلاجية من أصعب مراحل تحقيق الاستقرار المالي حيث أنه في الحالة التي يقترب فيها النظام المالي من حدود الاستقرار ولم تظهر بعد مواطن الضعف في القطاع المالي، فإنه يصعب تقييم المخاطر المحتملة، وبالتالي تزداد صعوبة تحديد الأدوات العلاجية الملائمة لمواجهة هذه المخاطر، فقد يلجأ إلى التأثير في التطورات التي تحدث في هذه المرحلة أو تصحيحها من خلال ممارسة الضغط المعنوي وتكثيف عمليات الرقابة والإشراف.[4]

ثالثا: مرحلة وقوع الأزمة

"وهي المرحلة التي تنتقل فيها الاختلالات إلى القطاع الحقيقي"[5] لذا يستلزم تدخل السلطات المعنية بإدارة الأزمات اعتماد سياسات أقوى بهدف استعادة الاستقرار وحل الأزمة كما يتعين تكثيف إجراءات الرقابة

[1] أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص 48.
[2] نفس المرجع السابق، ص 48.
[3] أمال بن الدين، عبد القادر مطاي، مرجع سبق ذكره، ص 93.
[4] أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص 48.
[5] أمال بن الدين، عبد القادر مطاي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

والإشراف وتعزيز قدرة النظام على استيعاب الصدمات، فقد تلجأ بعض السلطات إلى اتخاذ إجراءات يصعب تحديدها مسبقا ولا يمكن الإفصاح عنها أحيانا لأسباب استراتيجية.[1]

الفرع الثاني: المبادرات الخاصة بتحقيق الاستقرار المالي

لقد أصبح أمر تحقيق الاستقرار المالي يحتل الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل تفكير الجهات المعنية، حيث لا يكاد يخلو بنك مركزي من وحدة خاصة ينصب عملها على الاستقرار المالي بإصدار التقارير والدراسات وتوجيه التحذيرات والتنبيهات والمبادرات التي يمكن ذكرها كما يلي:[2]

- إنشاء معهد خاص بالاستقرار المالي من قبل بنك التسويات الدولية ولجنة بازل عام 1999 على إثر أزمة جنوب شرق أسيا بهدف مساعدة هيئات الرقابة المالية على مستوى العام على تقوية وتمتين أنظمتها المالية.
- إنشاء منتدى خاص بالاستقرار المالي في أبريل من قبل 16 سلطة مالية محلية وعالمية من الدول المتقدمة، بغرض المساهمة في الاستقرار المالي العالمي، من خلال تبادل المعلومات والتعاون في مجالي الإشراف والمراقبة من قبل الجهات المختصة.
- استحداث خارطة من قبل صندوق النقد الدولي يحاول من خلالها التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها، كما أن الصندوق أصبح يصدر تقريرا دوريا مرتين في السنة يحاول من خلاله رصد التوترات المالية احتوائها والحد من انتشارها.

المطلب الرابع: عوامل تحقيق الاستقرار المالي

في إطار ما تقدم، يبرز دور البنوك المركزية في تجنب التداعيات السلبية وتعزيز مناعة القطاعات المالية لمواجهة الأزمات من خلال النظر في اتخاذ الخطوات التالية:[3]

- قدرة النظام البنكي على مواجهة التأثيرات السلبية والظروف الديناميكية للسوق، وأن يكون النظام قادرا على تحمل الصدمات دون أن يفسح المجال للعمليات التراكمية التي تعوق تخصيص المدخرات لفرص الاستثمار.

[1] أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص 49.
[2] مريم زرقاطة، **دور الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار المالي العالمي تجربة صناديق استثمار الثروات الخليجية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص ص 44-45.
[3] دلال محمد إبراهيم، **أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة الأزهر، مصر، المجلد 43، العدد 01، 2020، ص 16.

- لا بد أن تكون البنوك مستودعات آمنة لأموال المودعين مع حماية مصالحهم، وتلبية التزاماتهم بسرعة لضمان الاستقرار المالي.
- قدرة البنوك على زيادة رأس المال استجابة لارتفاع قوة السوق، وذلك بسبب أن البنوك التي تتمتع بقوة سوقية أعلى نتيجة ارتفاع نسب رأس المال يمكن أن يعوض عن القروض المتعثرة، مما يخفض مخاطر الإعسار البنكي، مما يؤدي إلى زيادة الاستقرار المالي.
- يجب أن يكون النظام المالي قادرا على نقل الموارد بكفاءة وسلاسة من المدخرين إلى المستثمرين مع كفاءة إدارة توزيع الموارد الاقتصادية جغرافيا، كما يجب تقييم المخاطر المالية وتسعيرها بدقة معقولة، ويجب أن تدار بشكل جيد نسبيا، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون النظام المالي في حالة تمكنه من استيعاب المفاجآت والصدمات الاقتصادية والمالية الحقيقية بشكل سليم.

كما يمكن إضافة مجموعة من العوامل التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي:[1]

- تعزيز السياسات الاحترازية الكلية، وتوسيع نطاق استخدام الأدوات الاحترازية المتعلقة بمعدل السيولة في الاقتصاد، وتلك المتعلقة بمعالجة حجم القطاع المالي في الاقتصاد، إضافة إلى اتخاذ إجراءات إضافية تتعلق بالبنوك ذات الأهمية النظامية.
- متابعة تطوير التشريعات والقواعد الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وإلى مكافحة غسيل الأموال وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي.
- التركيز على معالجة مواطن الضعف من خلال تعزيز معايير الاقراض وبناء هامش وقائي من رأس المال والسيولة وزيادة الاحتياطيات، كما يجب التحوط ضد المخاطر التي غالبا ما تتبع فترات التيسير المالي، وعودة السياسات النقدية العادية، خاصة تلك المتعلقة بارتفاع تقييمات الأصول وزيادة نسب الرفع المالي، خاصة وأن العودة التدريجية للسياسات النقدية العادية قد تستغرق عدة سنوات وإن كان هناك مخاطر قد تلحق بالنظم المالية في حالة الإسراع في وتيرة العودة لتلك السياسات، وصعوبة التنبؤ بالتعديلات في الأسواق المالية عقب تلاشي الدعم الذي حصلت عليه في ظل السياسات الحالية فقد تتسبب التحولات المفاجئة أو التي تحدث في أوقات غير مناسبة اضطرابات غير مرغوبة في الأسواق المالية، كما أن استمرار الدعم ينطوي على مخاطر تتمثل في تراكم مزيد من التجاوزات المالية.

[1] أمانة فريق الاستقرار المالي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2018 ص ص 14-16، المتاح على الموقع https://www.amf.org.ae، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/01/20 على الساعة 21:34.

- ينبغي أن تستمر الاقتصاديات الناشئة والدول النامية ومنها الدول العربية في الاستفادة من الأوضاع الخارجية الداعمة لتعزيز صلابتها، وذلك بسبل منها مواصلة تعزيز مراكزها الخارجية حيثما دعت الحاجة، والحد من الرفع المالي في قطاع المؤسسات حيثما كان مرتفعا، ومن شأن هذا أن يحقق لهذه الاقتصاديات وضعا أفضل يكفل لها الصمود أمام انخفاض التدفقات الرأسمالية الداخلة، نتيجة وضع عودة السياسة النقدية العادية في الاقتصاديات المتقدمة أو فتور الرغبة في المخاطرة على مستوى العالم بالمثل، ينبغي أن تسعى الاقتصاديات الناشئة، والدول منخفضة الدخل المقترضة إلى تطوير قدراتها المؤسسية للتعامل مع المخاطر الناشئة عن إصدار الأوراق المالية القابلة للتداول، وهو ما يشمل مثال وضع استراتيجيات شاملة لإدارة القروض على المدى المتوسط، بما قد يعزز استفادتها من تطور الأسوق المالية على نطاق أوسع وزيادة فرص الوصول إليها، مع احتواء المخاطر المصاحبة.
- ينبغي التوسع في اتخاذ الخطوات الرامية لمعالجة المخاطر في النظام المالي، وانتهاج سياسات لتحسين إدارة المخاطر وزيادة شفافية الجهاز البنكي، والحد من تراكم مخاطر تحويل آجال الاستحقاق والسيولة في أنشطة قروض النظام البنكي، والحد من نسب الرفع المالي في قطاع المؤسسات.
- يتعين تقييم الأثار المترتبة على الإصلاحات التي تمت في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، بما يتيح إجراء تقييم شامل لتأثير الإصلاحات والقيام بضبط دقيق للإجراءات المتفق عليها، ويعتبر مرجعا لما يجب أن يتم اتخاذه من إجراءات وسياسات حال وقوع أزمة أخرى.
- مواصلة إجراء إصلاحات هيكلية تهدف في المقام الأول إلى دفع النمو الاقتصادي، بما يتضمن إصلاحات تحرير التجارة الخارجية، وإصلاحات تطوير القطاع المالي ودعم دوره كقاطرة للنمو والتنمية، ودمج هذه الإصلاحات في سياق الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية الوطنية.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للشمول المالي

يمثل الشمول المالي في الوقت الراهن أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة.

حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى البحث في المفاهيم الاقتصادية للشمول المالي بداية من تعريفه وأهميته والأهداف المرجوة من تحقيقه ومتطلباته وشروط تحقيقه ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي

إختلفت مسميات الدارسين لمصطلح الشمول المالي في الأدبيات المالية والبنكية، فهناك من يطلق عليها لفظ التمويل الشامل، أو الاشتمال المالي، أو التعمق المالي، إلا أنها تتوحد من حيث الجوهر وكلا المصطلحات ترتبط بمفهوم الشمول المالي من حيث زيادة تطور المؤسسات المالية والبنكية.

الفرع الأول: تعريف الشمول المالي

تعددت التعاريف وتنوعت حول موضوع الشمول المالي ولكنها تمحورت جميعها حول المقدرة للوصول للخدمة المصرفية من قبل مختلف الأشخاص.

يعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه: الحالة الذي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء.[1]

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي على أنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهة المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.[2]

وكذلك يعني الشمول المالي أن الأفراد والمؤسسات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وخدمات التأمين) ويتم تقييمها على نحو مسؤول ومستدام.[3]

ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح تعريف الشمول المالي على أنه: إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع بشكل عادل وشفاف وبأسعار معقولة بهدف محاربة البطالة والفقر وتحسين الظروف المعيشية.

---

[1] آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي "دراسة مقارنة الجزائر- تونس والمغرب"**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر2018، ص 748.

[2] صليحة فلاق وآخرون، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة الشلف، المجلد07، العدد 04، ديسمبر 2019، ص 03.

[3] مجموعة البنك الدولي، **الشمول المالي**، البنك الدولي، المتاح على الرابط https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/12/23 على الساعة 14:14.

الفرع الثاني: خصائص الشمول المالي

يتميز الشمول المالي بمجموعة من الخصائص يمكن استخلاصها في ما يلي:[1]

- **العموم:** من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل.
- **التنوع:** تقديم خدمات ومنتجات بنكية متنوعة.
- **السعر:** تقديم خدمات ومنتجات بأقل تكلفة تناسب جميع شرائح المجتمع.
- **الجودة:** مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم.
- **الوقت:** توفير الخدمة أو المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات.
- **التوسع:** الوصول إلى جميع مواقع المؤسسات والأفراد لتسهيل عملية التنقل.

الفرع الثالث: أهمية الشمول المالي

إن الشمول المالي يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تحسين حياة الأفراد ويساعد على تقليل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وتتمثل أهمية الشمول المالي فيما يلي:[2]

- الشمول المالي سبب رئيسي للنمو الاقتصادي للدولة والاستقرار المالي لأن الحالة الاقتصادية للدولة لا يمكن أن تتحسن إذا لم يكن عدد كبير من الأفراد والمؤسسات مستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي.
- أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي.
- يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء، ومحدودي الدخل مع إبداء اهتمام خاص للمرأة والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل تكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول.
- أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الإشرافية وفي مقدمتها البنوك المركزية.
- إن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات.
- تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني لسبعة من أهداف التنمية المستدامة.

---

[1] أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة وطنية للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة الشلف، المجلد 04، العدد 02، عدد خاص، 2021، ص 648.

[2] يسمينة قاسي، توفيق مزيان، **دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية**، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 600.

الفرع الرابع: أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي بشكل عام إلى توفير فرص أفضل للجميع للانخراط في النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الحياة إضافة إلى تحقيق استقرار مالي وهناك جملة من الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقيها من خلال تعزيز الشمول المالي، وتتمثل أهداف الشمول المالي فيما يلي: [1]

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية بتكلفة منخفضة وشروط ميسرة.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.
- تعزيز التوعية المالية وتطوير الثقافة المالية لدى الأفراد وذلك لتعزيز قدرتهم على إدارة أموالهم بشكل صحيح.
- "تقليل الفساد وتثبيط التهرب الضريبي والسماح بدفعات إعانات أكثر فعالية.
- يلعب الشمول المالي دورا هاما في تدعيم الاستقرار المالي، وذلك من خلال اعتماد الأسر في تعاملاتهم المالية على البنوك يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى البنوك مما يرفع من قدرة البنك على امتصاص الصدمات خاصة فترات الضغط".[2]

المطلب الثاني: متطلبات تحقيق الشمول المالي

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز حيث تتكون هذه الركائز من عدة عناصر أساسية ومترابطة تعمل سويا لتحقيق هذا الهدف والتي نلخصها فيما يلي:[3]

أولا: دعم البنية التحتية المالية

إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية وتحقيق الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية ويتضمن ما يلي:

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية "تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية"**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بن بوضياف، المسيلة، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 109.

[2] محمد طرشي وآخرون، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 123.

[3] نرجس معمري، حميدة أوكيل، **الشمول المالي في الجزائر "واقع وتحديات"**، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2019، ص ص 33-34.

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها.
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية.
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والبنوك الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة.
- توفير قواعد بيانات شاملة، بما فيها من بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

ثانيا: تعزيز تنويع المؤسسات المالية

تضم القطاعات المالية الشاملة أنواعا كثيرة تتعدى المؤسسات المالية بخلاف البنوك التجارية، مثل المؤسسات البريدية ومؤسسات التمويل الأصغر والجمعيات التعاونية الائتمانية والتي تطبق نماذج أعمال متنوعة وتمارس نشاطها في مناطق جغرافية بغرض خدمة قطاعات شرائح المجتمع والأهم هو وجود إطار قانوني وتنظيمي يسمح بدخول المؤسسات المالية، وذلك من أجل الوصول إلى العملاء الذين لا يحصلون على خدمات كاملة من جانب البنوك التجارية، ومن الضروري أيضا وجود سياسات تعزز بيئة سليمة وتنافسية وفرصا متكافئة لجميع مقدمي الخدمات المالية والبنكية، وهذا التنوع يؤدي إلى توسيع نطاق القنوات البنكية التي تعتمد على الوكلاء وغيرها ويمثل عقبة رئيسية في سبيل تعميم الخدمات المالية لشرائح المجتمع الفقيرة، ويمكن التغلب على هذه العقبة عن طريق السماح باستخدام قنوات مالية ومصرفية منخفضة التكلفة مثل متاجر التجزئة المحلية التي تعمل كوكلاء لمقدمي الخدمات المالية والفروع الصغيرة.[1]

ثالثا: الحماية المالية للمستهلك

وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية، تزوده بالمعلومات الكافية والضرورية وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة

[1] نغم حسين نعمة، **الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 36.

رابعا: تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي كافة احتياجات المجتمع

لتيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة وفي المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي، وهنا نشير إلى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة من خلال تحقيق متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

خامسا: التثقيف المالي

ويكون من خلال إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

تم تقسيم أبعاد ومؤشرات الشمول المالي من قبل مؤسسات وهيئات مالية وعالمية كما يلي:

الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي

قام تحالف الشمول المالي (AFI) بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي (FIDWG) والتي قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي ركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسيين هما: إمكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية، من جهة أخرى أدرك اعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) أن الشمول المالي هو عنصر رئيسي للتمكين من مكافحة الفقر، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، مما يؤدي إلى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات من أجل الشمول المالي، ومن ثم الخروج ببيانات موثوقة حول أبعاد وقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة حيث اتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2012 على تقديم توصية تشمل مؤشرين رئيسيين للشمول المالي هي:[1]

- سهولة الوصول إلى الخدمة المالية (Access dimension)
- الاستخدام الفعال للخدمة المالية (Usage dimension)

فيما يلي سنعرض وصفا لكل بعد من أبعاد الشمول المالي الثلاثة كما يلي:

[1] حدة بوتبينة، **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي للآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية**، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2018، ص ص 9-10.

أولا: الوصول إلى الخدمة المالية (Access dimension)

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب بنكي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الألي...)، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، ويمكن قياس بعد الوصول بعد الوصول إلى الخدمات المالية من خلال المؤشرات التالية:[1]

- عدد نقاط البالغين لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000كم^2.
- حسابات النقود الإلكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة، والنسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

ثانيا: استخدام الخدمات المالية (Usage dimension)

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى "مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي"،[2]وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

ويقاس بعد استخدام الخدمات المالية بالعديد من المؤشرات من بينها:[3]

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 109.
[2] عبد الكريم عامر، كوثر بن طواف، **واقع سياسة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي مع التركيز على حالة الجزائر**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد 01، 2023، ص 648.
[3] حدة بوتبينة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- نسبة المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية...

الفرع الثاني: مؤشرات بعد الجودة

"يقصد بمؤشرات بعد الجودة قدرة السلعة أو الخدمة على تلبية احتياجات المستهلك، إذ تعكس مقاييس الجودة، الدرجة التي تطابق فيها السلع والخدمات المالية احتياجات العملاء ومدى الخيارات المتاحة للزبائن ووعي وفهم العملاء للمنتوجات المالية"[1]، حيث تتموضع مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة للشمول المالي وهي عبارة عن ثمانية مؤشرات والتي تم توضيحها كالتالي:[2]

أولا: مؤشرات بعد الجودة

يُقاس هذا المؤشر بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض وذلك من خلال:

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن الرسوم والمعاملات المالية غالية الثمن.

ثانيا: الشفافية

"يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية يجب على مقدمي الخدمات المالية أيضا من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وعدم وجود لبس في اللغة ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:[3]

- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.
- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة."

---

[1] يسمينة قاسي، محمد توفيق مزيان، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة غليزان، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 147.

[2] حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء "دراسة حالةالبنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص ص 14 - 16.

[3] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 110.

ثالثا: الراحة والسهولة

يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.
- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

رابعا: حماية المستهلك

ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة وذلك من خلال:

- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسات المالية.
- مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من3 الى6 شهور الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل.
- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

خامسا: التثقيف المالي

"يكون ذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية تهدف لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج لذلك كالفقراء والمهمشين والمحرومين وغيرهم"،[1]إذ يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة داخلهم وذلك من خلال:

- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل المخاطرة التضخم والتنويع.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا إعداد ميزانية لهم كل شهر.

[1] أسماء سفاري، آسيا بن داية، **تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي "دراسة حالة الجزائر"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة أم البواقي، المجلد 11، العدد 01، 2021، ص 74.

سادسا: المديونية (السلوك المالي)

تعتبر المديونية سمة هامة للعميل في النظام المالي ومن الضروري كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة وذلك من خلال:

- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض.
- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالاقتراض من الأصدقاء الأقارب، بيع الأصول، استخدام وفرات، أو قرض بنكي.

سابعا: العوائق الائتمانية

الشمول المالي لا يشتمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات وذلك من خلال:

- نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.
- نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على أخر قرض بنكي.
- مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

المبحث الثالث: آليات تفعيل الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي

نظرا للدور الكبير الذي يقوم به كل من الشمول المالي والاستقرار المالي في تفعيل الاقتصاد، يجب تحديد العلاقة التي تربط بينهما و التطرق إلى مختلف الآليات التي من خلالها يمكن توسيع انتشاره وتعزيزه وانعكاسات تطبيقه إضافة إلى التطرق إلى أهم التجارب الرائدة في دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي.

المطلب الأول: آليات تحقيق وتفعيل الشمول المالي

يعد الشرط الأساسي والضروري لتحقيق الشمول المالي هو مجابهة كل القيود التي تمنع الأفراد من المشاركة الكاملة في القطاع المالي حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى دور البنوك المركزية في تحقيق الشمول المالي وآليات تفعيل وتوسيع قاعدة انتشاره.

الفرع الأول: دور البنوك المركزية في تحقيق الشمول المالي

"تلعب البنوك المركزية دورا كبيرا وأساسيا في دعم وتنسيق الشمول المالي، ويتمتع موظفو البنوك المركزية بالمهارات والاختصاصات اللازمة للرقابة على العديد من البنود المرتبطة بالشمول المالي واللوائح والسياسات المالية، والبنية الأساسية المالية، والرقابة على القطاع المالي"،[1] كما تؤدي البنوك المركزية والجهات الرقابية الأخرى دورا هاما في تحقيق الشمول المالي وذلك من خلال:[2]

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات البنكية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات من جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية إلى مستخدميها.
- العمل على تقنين القنوات الغير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف الجهات الرقابية.
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية.
- تحفيز القطاع المالي على تعزيز التوعية ونشر الثقافة المالية خاصة بين فئة الشباب.
- رعاية وتوجيه إعداد استراتيجية الشمول، وتحديدا من خلال جمع البيانات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالي سواء البيانات حول جانب العرض (انتشار المؤسسات المالية وتوفير الخدمات) أو حول جانب الطلب (احتياجات ونوعية الخدمات المطلوبة من الأفراد والمؤسسات).

كما تقوم البنوك المركزية بخلق البيئة القانونية للإسراع من وتيرة الوصول للخدمات المالية، والعمل على تشيع إنشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مع متابعة المخاطر التي قد تنشأ عنها بهدف الوصول إلى كافة أطياف المجتمع، وتطوير وتفعيل نظم مكافحة غسل الأموال، وتوفير حماية المستهلك والمتعاملين في الخدمات البنكية، فضلا عن تحسين البنية الأساسية المالية من خلال إنشاء مكاتب ائتمانية وتوسيع نطاق انتشارها وتحسين أنظمة المدفوعات، ودعم قنوات توزيع بديلة للخدمات المالية، مثلا وكلاء الخدمة البنكية باستخدام الهاتف النقال.[3]

[1] عبير حاجي، **دور البنك المركزي والبنوك التجارية في دعم وتيرة الشمول المالي"دراسة بعض التجارب العربية"**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، المجلد 04، العدد01، 2023، ص 396.

[2] محسن إبراهيم أحمد، **دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق**، مجلة جامعة التنمية البشرية، جامعة التنمية البشرية، العراق، المجلد 09، العدد01، 2023، ص 112.

[3] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.

الفرع الثاني: آليات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي

إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول ترتكز على ركيزتين أساسيتين، أولهما توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، وثانيهما تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها وقد قدمت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية عددا من المبادرات والمقترحات التي قد تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي وأهمها:[1]

- تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال حساب.
- إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية.
- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط.
- وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي.
- استمرار طوي المنتجات البنكية والمالية المبتكرة.
- تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل.
- أتمت الخدمات المالية وزيادة استخدام الخدمات المالية إلكترونيا.
- زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، وإبراز دور النظام البنكي الإسلامي.
- تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة.
- "عدد الصرفات الآلية وأي وسيلة من شأنها توسيع شبكة إتاحة الخدمات البنكية.
- ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، مع توفير التدريب للعاملين في هذا المجال.
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء".[2]

وفي هذا السياق، تساند مجموعة البنك الدولي البلدان على وضع استراتيجيات وطنية لتعميم الخدمات المالية وتتيح لها إطارا لتطبيق الإصلاحات.

[1] بختة بن طاهر، عبد الله عقون، **مداخلة بعنوان الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول "تجارب بعض البلدان العربية"**، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لخميس مليانة، عين دفلى، يومي 27 و28 نوفمبر 2018، ص ص 6-7.

[2] عبير حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 398.

المطلب الثاني: دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي

يؤثر الشمول المالي في تكوين النظام المالي من حيث المعاملات والعملاء والخدمات ونقاط الوصول المتاحة حيث قد يؤدي الشمول المالي إلى الاستقرار أو عدم الاستقرار في النظام المالي، حيث سيتم في هذا المطلب التعرف على علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي وانعكاسات هذا الأخير على الاستقرار المالي.

الفرع الأول: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية مثل سكان المناطق الريفية والفقراء، ويوحي ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين.

كما "تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي"،[1]إضافة إلى تحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فعالية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها وكما ورد سابقا "يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة ماليا على الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وشروط ميسرة الأمر الذي يساهم في رفع مستوى المعيشة مما يؤدي إلى وجود قطاع عائلي وقطاع أعمالي صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار المالي"[2].

وعلى جانب الالتزامات، تفترض بعض الدراسات أن الشمول المالي عادة ما يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10 في المئة من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع البنكية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المئة، كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها، إلا أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المدخرين –

[1] أسماء سفاري، أسيا بن داية، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] سهير محمود معتوق وآخرون، **الشمول المالي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 35، العدد 01، 2019، ص 92.

خاصة المدخرون الكبار– بسحب ودائعهم من البنوك، بما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة في القطاع البنكي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعا، ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول على الودائع البنكية من عدد أكبر من الأفراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي، بناء عليه فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع البنكية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع البنكي بما يؤثر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام، كما أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع، وعلى جانب الأصول تشير نتائج الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة، وبالتالي فإن زيادة الشمول المالي من حيث منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية.

وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة.[1]

الفرع الثاني: انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي

إن سياسة الشمول المالي هي سياسة ذكية تنطوي بالفعل على إمكانية دعم الاستقرار المالي، الذي هو هدف الشمول المالي، حيث يستند تطبيق هذه السياسة على نقاط رئيسية هي:[2]

- يمكن لسياسة الشمول المالي حسب توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تكون محركا للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، كما يمكن للاستبعاد المالي أن يشكل مخاطر شديدة على الاستقرار والسلامة المالية.
- يمكن للشمول المالي أن يعزز قاعدة رأس المال المحلية، ومن ثم تقليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتخفيض مخاطر الصدمات الخارجية.
- تستطيع سياسة الشمول المالي المساهمة في تحقيق الحماية المالية للمستهلك وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي.
- يسمح الشمول المالي بتحسين كفاءة الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على المنتجات والمعاملات المستحدثة واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

[1] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-8.
[2] يسمينة قاسي، محمد توفيق مزيان، مرجع سبق ذكره، ص 148.

- يعمل الشمول المالي على زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية حيث تعد البيئات التي تتميز بنسبة مرتفعة للمستبعدين ماليا والتي يلجأ فيها هؤلاء إلى خدمات التمويل غير الرسمية بيئات أكثر هشاشة وعرضة لعدم الاستقرار المالي.
- إن تطبيق سياسة الشمول المالي تساهم في توزيع أفضل للمخاطر وتحسين إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم، فالقطاع المالي الشامل يتميز بودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا ولا يتحقق ذلك إلا في ظل مستوى معين من الشمول المالي، مما يساهم في تخفيف أثار السحب المكثف للودائع باعتباره واحد من محركات الأزمة المالية بحيث يعمل السحب على خلق الأزمة وتسريع انتشارها.

من المفترض أن تدعم سياسة الشمول المالي حالة الاستقرار المالي وتساهم في إدارة المخاطر من الناحية عن طريق احتواء فئات واسعة من المستبعدين ماليا وتعيد إدماجهم ضمن النظام المالي الرسمي وتضمن انخراطهم في عملية التنمية وبناء رأس المال الاجتماعي، كما يعمل هذا الاحتواء على تقليل مخاطر تبيض الأموال والفساد المالي، ومن ناحية أخرى يمكن للتكنولوجيا المالية التي تعتمد عليها سياسات الشمول المالي في خلق المزيد من المنافسة مع المؤسسات المالية بما يخدم النظام البنكي.[1]

المطلب الثالث: تجارب دولية عن الشمول المالي

هناك مجموعة من التجارب الدولية التي قامت بها الدول لتحقيق الشمول المالي والتي اختلفت من دولة إلى أخرى فكل منها تميز بسمات سعيا إلى تحقيق أكبر انتشار للشمول المالي إذ أنه قد يؤدي إلى تغيير في بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها حيث سيتم التطرق في هذا المطلب لكل من تجربة كينيا وتجربة البرازيل.

الفرع الأول: تجربة كينيا

سعت الحكومة الكينية إلى أن إتاحة الحصول على الخدمات المالية حققت منافع كبيرة، لاسيما بين النساء فقد مكن ذلك الأسر التي تعولها نساء من زيادة مدخراتها بأكثر من الخُمس، وسمح لنحو 185 امرأة بإنشاء مشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وساعد في تقليص نسبة الفقر المدقع بهذه الأسر المعيشية بواقع 22% ويمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس أيضا على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل

[1] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عنابة، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 79.

جمع النقود من الأصدقاء والأقارب في الأوقات الصعبة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تقلل هذه الخدمات من تكلفة استلام المدفوعات فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة لقد انخفضت نسبة تسرب النقود المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع 47% عندما تم سداد المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الإلكترونية بدلا من تسليمها نقدا وأدى إلى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة وليس نقدا إلى تقليص التكلفة المدفوعة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20%.

ومن أهم أنظمة الدفع عبر الهواتف المحمولة في كينيا هو نظام M–PESA وهي منصة تقدم خدمات مالية بالتجزئة عبر الهواتف المحمولة للكينيين، وقد حققت هذه المنصة نجاحا باهرا وسريعا منذ إنشائها ومن شأن هذا النجاح أن يكون مصدرا جديد للنمو وفرص العمل حيث تسمح بربط الشركات بالعملاء وإنشاء الأسواق وتمكين السوق الرقمية من القيام بوظائفها، فمن اللازم أن يتوفر للمؤسسات وعملائها فرص تحويل الأموال.

إذ ينطوي إجراء العمليات المالية عن طريق الهاتف المحمول من المزايا الهامة فيما يتعلق بتحقيق الشمول المالي، وتمكن الإمكانيات التي تنطوي عليها خدمات الأموال المتنقلة في اتساع رقعة تغطيتها للهياكل الأساسية القائمة وتدني تكلفتها.[1]

الفرع الثاني: تجربة البرازيل

تعد تطبيقات الهاتف المحمول البنكية في البرازيل من أفضل التطبيقات في العالم في هذا المجال حيث أصبح ذلك النوع من المعاملات البنكية يتضمن ما يقارب ثلث المعاملات البنكية، إذ أصبحت المعاملات البنكية عبر الهاتف المحمول تشكل 21% من أصل 51 بليون معاملة بنكية قام بها أكبر 17 مؤسسة بنكية في البرازيل، بينما كانت تشكل1% من تلك المعاملات في 2012، وقد قام أكبر بنك في البرازيل وأمريكا اللاتينية بتطبيق أحد نماذج التشغيل الأكثر ابتكارا في مجال الخدمات الرقمية حيث احتل المركز الأول على مستوى العالم ، فقد قام بالتعاقد مع الشركة الأمريكية الرائدة في مجال التطبيقات الهاتفية، لتكون الجهة المسؤولة عن التطبيقات الهاتفية المستخدمة في تطبيق خدمات البنك عبر الهاتف المحمول، وتطوير تكنولوجيا المعلومات في القطاع البنكي، كما يقدم خدمات مبتكرة مثل التواصل مع موظفي البنك دون التواجد في الفرع نفسه من خلال التواصل الرقمي، كما يهتم بالتكنولوجيا المستخدمة لتقديم تلك الخدمات خاصة فيما

[1] ألاء ممدوح القاضي وآخرون، **التجارب الدولية في الشمول المالي "دراسة قياسية مقارنة"**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 33، العدد 01، 2019، ص ص 90-92.

يتعلق بتخفيف المخاطر التي تهدد الأمن السيبراني والتأكيد على مبدأ الشمول المالي عن طريق التوسع في قاعدة العملاء، لكنه لم يستطيع التوسع ليشمل منخفضي الدخل.[1]

فقد لخصت التجربتين سبل تعزيز انتشار قاعدة الشمول المالي من خلال الحلول الرقمية والتركيز على خدمات وتطبيقات هاتفية في العمل البنكي التي تبنتها الدولتين والاستراتيجيات الفعالة المرتكزة على بساطة وسهولة المعاملات المالية كما يمكن القول أن وجود مستوى عالي من الشمول المالي يساعد الفقراء على تحسين ظروفهم المالية ورفع مستوياتهم المعيشية كما يولد قطاع عائلي وأعمال تتمتع بقوة نسبية أكبر من خلال إحداث تنمية مالية تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالتالي الاستقرار المالي، إضافة إلى ذلك فإنه يساهم في دعم فعالية السياسة النقدية من خلال تحسين كفاءة الوساطة بين الودائع والاستثمارات، كما أن تحقيق نطاق واسع من الشمول المالي يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي زيادة مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع البنكي وهو ما يعد عاملا داعما للسيولة المصرفية الأمر الذي يؤدي إلى دعم الاستقرار المالي.

[1] هيام سالم زيدان أحمد، **الشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي والاقتصادي في مصر دراسة مقارنة**، مجلة نظام الإدارة، معهد الألسن العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، القاهرة، المجلد 39، العدد 01، 2019، ص 219- 220.

خلاصة الفصل

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الأسس النظرية للاستقرار المالي والشمول المالي حيث تم التطرق إلى قضية الاستقرار المالي بتوضيح مفهومه والذي يعني قوة وسلاسة مكونات النظام المالي وقدرته على تحمل الصدمات والاختلالات المالية، وبيان أهدافه وأهميته وكذلك إبراز مؤشرات قياسه وإيضاح عوامل تحقيقه.

وتم التطرق أيضا إلى الشمول المالي والذي يعني وصول المنتجات والخدمات المالية لجميع قطاعات المجتمع وذلك بتكاليف معقولة وعادلة وتبيان خصائصه وأهميته في زيادة المعلومات عن التعاملات المالية بما يسمح بتقليل عجز الموازنة ويساهم في دمج الفقراء إلى السوق وإبراز مختلف أهدافه وأبعاده وإيضاح مؤشرات قياسه التي يبنى من خلالها مؤشر عالمي عام للشمول المالي.

وتم التطرق أيضا إلى العلاقة التي تربط بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، كما تم أيضا تحديد انعكاسات سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي والأليات التي تساهم في توسيعه وتعزيزه.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية قياسية لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر

تمهيد:

بعد التطرق إلى الدراسة النظرية متطلبات تحقيق الشمول المالي لتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر سوف يتم اسقاط الجانب النظري في صيغة رياضية بحيث خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي، وللتمكن من تحقيق الهدف الذي تسعى الدراسة لتحقيقه وبعد الانتهاء من جمع البيانات سيتم معالجة وتحليل هذه البيانات وعرض نتائجها ولغرض معرفة علاقة ومدى الارتباط بين متغيرات الدراسة سيتم التطرق لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL، وعليه قسم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: واقع مؤشرات الاستقرار المالي والشمول المالي

المبحث الثاني: مدخل لنموذج الدراسة

المبحث الثالث: قياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي.

المبحث الأول: واقع مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي

بعد ما تم التطرق للجوانب النظرية لكل من الاستقرار المالي والشمول المالي، حيث خصص هذا المبحث لتحليل تطور متغيرات الدراسة، وذلك بتحديد مجتمع الدراسة والفترة الزمنية المحددة، إذ سيتم في المطلب الأول تحليل تطور مؤشرات الاستقرار المالي بينما سيتم في المطلب الثاني تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي.

المطلب الأول: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار المالي

يعبر الاستقرار المالي عن الحالة التي يمكن فيها للجهاز المالي والبنكي من مواجهة المخاطر التي تعيق نمو الاقتصاد الوطني وتطوره، إذ أن عدم الاستقرار المالي يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي بصورة عامة وعدم الاستقرار النقدي بصورة خاصة، إذ أصبح من الضروري على الجزائر كغيرها من الدول بناء جهاز بنكي قوي وصلب يستجيب للمتغيرات الاقتصادية الدولية ويواكب التطورات التكنولوجية وفي ما يلي بعض مؤشرات قياس الاستقرار المالي.

الفرع الأول: تحليل مؤشرات قياس التطور المالي

تعددت المؤشرات الخاصة بقياس التطور المالي في الدراسات التطبيقية والتي تعكس الأبعاد والجوانب المختلفة للتطور المالي، وفي ما يلي سيتم التطرق لأهم هذا المعايير.

أولا: مؤشر معدل السيولة في الاقتصاد

يظهر الشكل الموالي تطور نسبة المعروض النقدي في الاقتصاد خلال 10 سنوات الاخيرة أي من الفترة (2012-2021).

الشكل رقم (01): نسبة المعروض النقدي في الاقتصاد

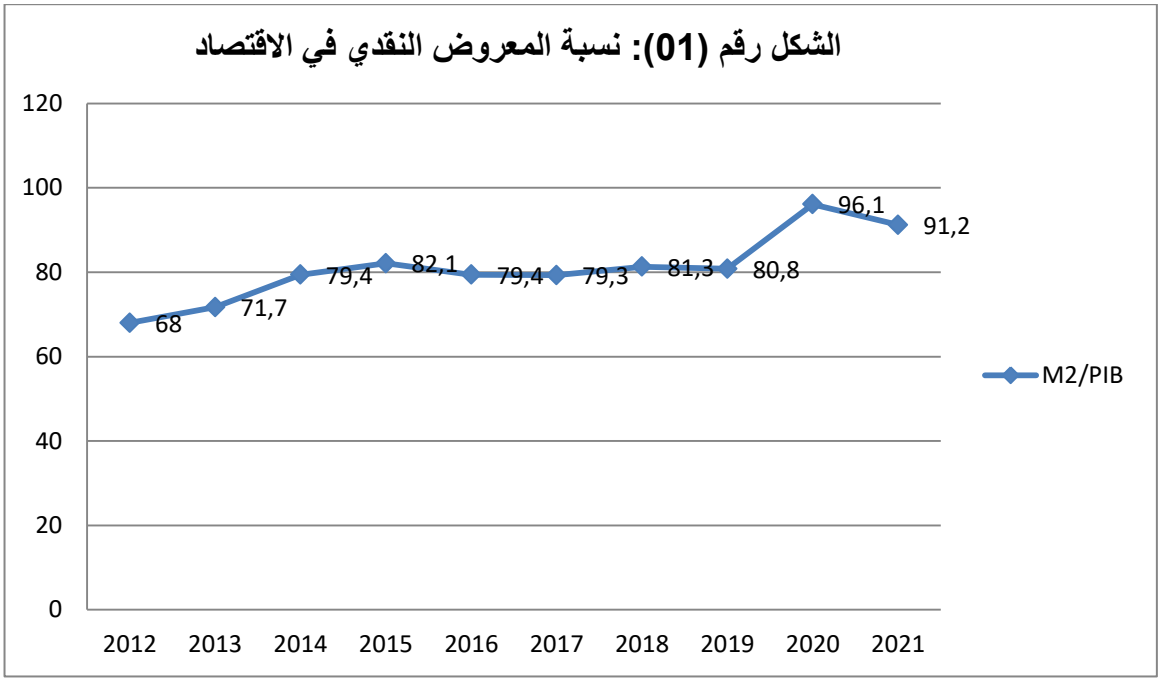

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يبين الشكل رقم (01) تطور معدل المعروض النقدي في الاقتصاد إذ نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع مستمر لقيم المؤشر خلال الفترة 2012-2015 والتي تراوحت بين 68% و82,1%، لتنخفض سنة 2016 حيث بلغت 79,4%، كما نلاحظ ارتفاعها من جديد خلال الفترة 2017-2020 ما بين 79,3% و 96,1% لتنخفض مرة أخرى خلال سنة 2021 لتبلغ 91,2% لكن على العموم نلاحظ ارتفاع وتطور إيجابي للمؤشر الأمر الذي يدل على تطور القطاع المالي مما قد يؤثر ايجابيا على الاستقرار المالي.

ثانيا: مؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض

يوضح الشكل الموالي نسبة تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (2012-2021).

الشكل رقم (02): نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض %

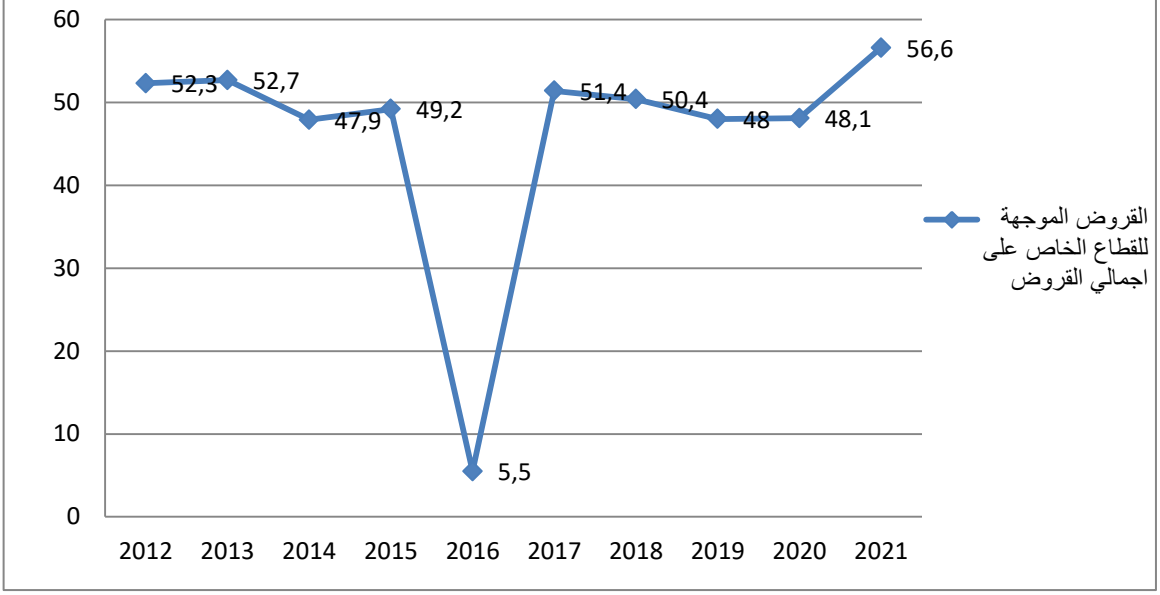

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يتضح من خلال الشكل أعلاه انخفاض في نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص على إجمالي القروض في الجزائر خلال الفترة 2014-2016 إذ تتراوح بين 47,9% و5,5% حيث لم تتجاوز 50% كما بلغت أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة سنة 2016 التي قدرت بـ 5,5% بعد أن تجاوز 50% خلال الفترتين 2012-2013 ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص وهيمنة القطاع العام على إجمالي القروض، كما نلاحظ ارتفاع في نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص على إجمالي القروض خلال الفترة 2017-2021 ليبلغ ذروته خلال فترة الدراسة سنة 2021 والتي قدرت بـ 56,6% ويرجع ذلك إلى ارتفاع وتيرة القروض الموجهة للقطاع الخاص حيث بلغت 5574 مليار دج، على حساب القروض الموجهة للقطاع العام التي بلغت هي الأخرى 4262,6 مليار دج.

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات قياس السلامة المالية

سيتم التطرق في هذا الفرع إلى تحليل مجموعة من مؤشرات التي تدل على صحة وسلامة القطاع المصرفي والمتمثلة في نسبة السيولة ونسبة العائد على الأصول بالإضافة إلى نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض.

أولا: مؤشر نسبة السيولة

تعتبر السيولة عنصر أمان الودائع أو حماية الأموال غير السائلة بالنسبة للبنك كما تعتبر من العناصر الداخلية في نظام التقييم حيث توضح عدة دراسات أن أغلب الأزمات البنكية المتسبب الرئيسي فيها هو الوقوع في أزمة سيولة ومن خلال الشكل الموالي سيتم التطرق إلى مراحل تطور السيولة المصرفية خلال الفترة 2012-2021 .

الشكل رقم (03): تطور نسب السيولة (%)

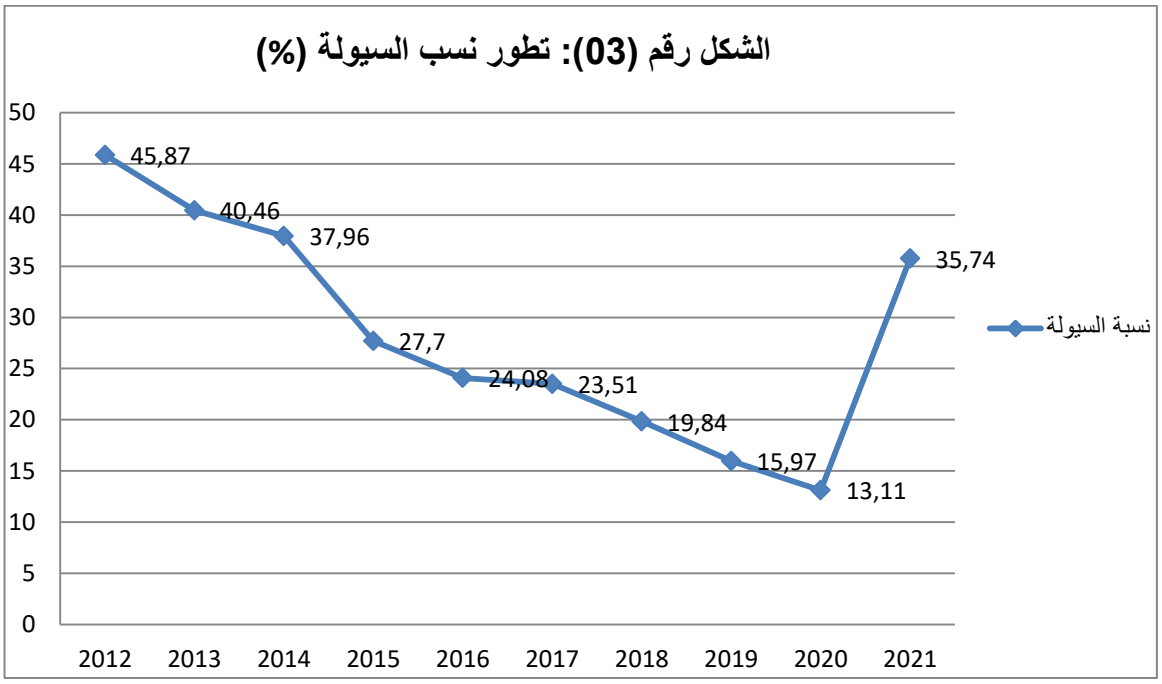

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ انخفاض مستمر لنسبة السيولة من 45,87% سنة 2012 لتبلغ 13,11% سنة 2020 الأمر الذي يشير إلى أن هناك ارتفاع محسوس في قيمة القروض الممنوحة مقارنة بقيمة الودائع التي تشهد ارتفاع طفيف، كما نلاحظ ارتفاع محسوس في نسبة السيولة سنة 2021 حيث بلغت 35,74% بينما كانت 13,11% سنة 2020 ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في قيمة الودائع حيث بلغت 12492 مليار دج على حساب القروض الممنوحة التي قدرت بـ 9836,6 مليار دج.

ثانيا: مؤشر نسبة العائد على الأصول ROA

يوضح الشكل الموالي نسبة تطور العائد من الأصول خلال فترة الدراسة (2012-2021).

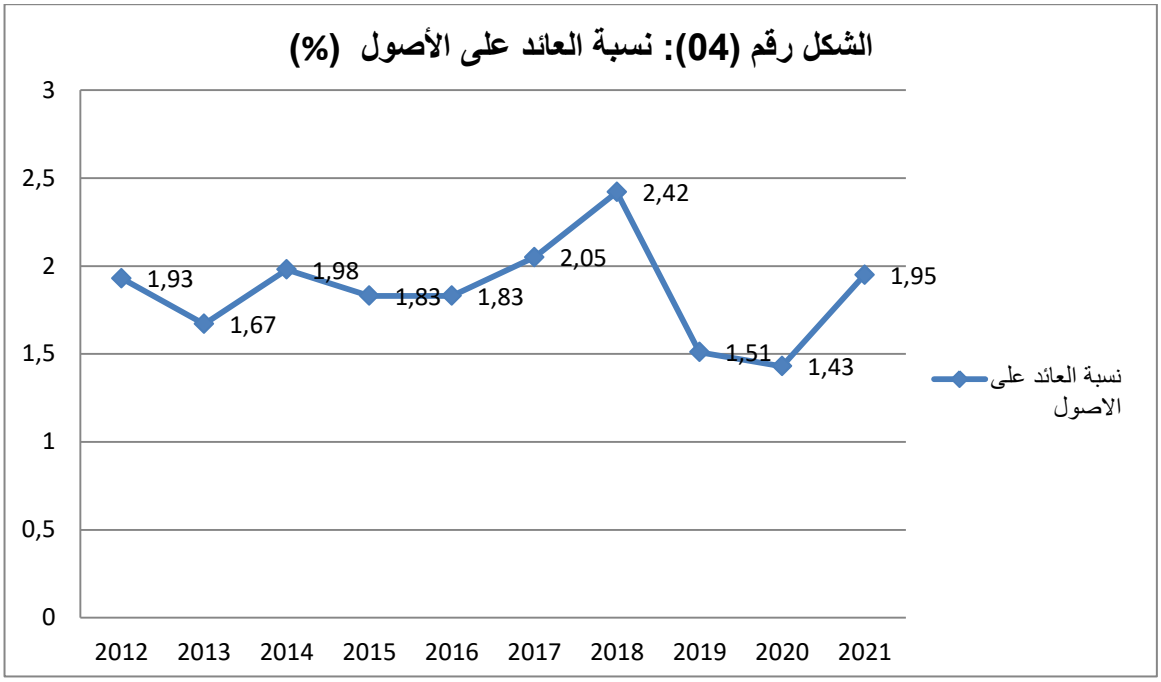

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يبين لنا الشكل رقم (04) تطور نسبة العائد على الأصول إذ أنه من خلال الجدول يتضح أن هناك تذبذب ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى طول فترة الدراسة لتبلغ أعلى نسبة لها سنة 2018 حيث بلغت 2,42%، والتي كانت ثابتة خلال السنتين 2015 و 2016 عند القيمة 1,83% الأمر الذي يشير إلى عدم فعالية البنك استخدام أصوله لتوليد الأرباح، كما نلاحظ ارتفاع محسوس سنة 2021 والتي قدرت بـ1,95%.

ثالثا: مؤشر القروض المتعثرة من إجمالي القروض

يوضح الشكل الموالي نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض خلال فترة الدراسة (2012-2021)

الشكل رقم (05): نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض %

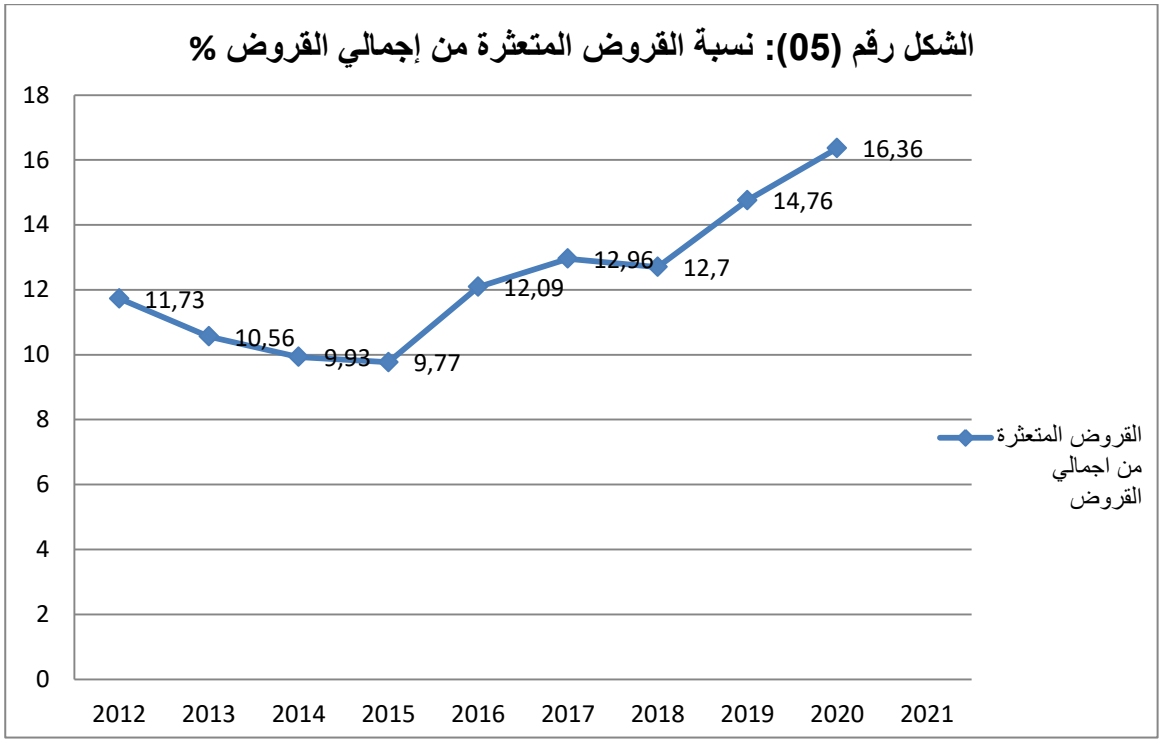

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل رقم (05) نلاحظ انخفاض في وتيرة القروض المتعثرة من إجمالي القروض خلال الفترة 2012-2015 إذ تراوحت بين 73,11% و9,77% لتسترجع ارتفاع كبير سنة 2016 والذي قدر بـ 12,09% لتصل سنة 2020 إلى 16,36%، يرجع ذلك لعدة أسباب التي تساهم في ارتفاع القروض المتعثرة كعدم كفاءة ادارة الائتمان في تحليل الائتمان وغيرها من الأسباب.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

حسب صندوق النقد العربي أن الدول العربية باستثناء دول الخليج هي الأكثر افتقارا للخدمات المالية والمنتجات المالية إلا أن الجزائر بذلت جهود كبيرة لمحاولة تعزيز وتبني الشمول المالي في أنظمتها البنكية، فيما يلي بعض المؤشرات التي تمثل واقع الشمول المالي في الجزائر.

الفرع الأول: مؤشر الانتشار المصرفي

يعتبر الانتشار المصرفي من أهم العوامل التي تساعد في انتشار الخدمات المالية على نطاق واسعة، إذ يعتبر من أهم المؤشرات التي تساهم في تحقيق الشمول المالي.

حيث سيتم التطرق إلى نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية إضافة إلى مدى انتشار الوكالات البنكية عبر التراب الوطني وكذا تطور في استخدام ماكينات الصراف الآلي.

الجدول رقم (02): ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق السن 15 سنة

السنوات	2011	2014	2017	2021
النسبة	%33,29	%50,84	%43,78	%44,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح من خلال الجدول أعلاه تذبذب في معدل الشمول المالي خلال سنوات الأربعة حيث سجل ارتفاعا بنسبة 50,84% عام 2014 وسرعان ما تراجع عام 2017، وذلك راجع إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة والتي تهدف أساسا إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وامتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي.

الجدول رقم (03): عدد الوكالات البنكية خلال الفترة 2012-2020

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مناطق حضارية	1302	1329	1347	1378	1398	1412	1431	1448	1472
مناطق ريفية	89	89	90	91	90	94	94	99	106
المجموع	1391	1418	1437	1469	1488	1506	1525	1545	1578

المصدر: بيانات بنك الجزائر

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ تطور ومواصلة الوكالات البنكية هيمنتها في المناطق الحضارية كما نلاحظ أن وتيرة إنشاء الوكالات البنكية في المناطق الريفية زادت سرعتها في السنوات الأخيرة ويرجع هذا التفاوت إلى التفاوت في نسبة السكان بين المنطقتين.

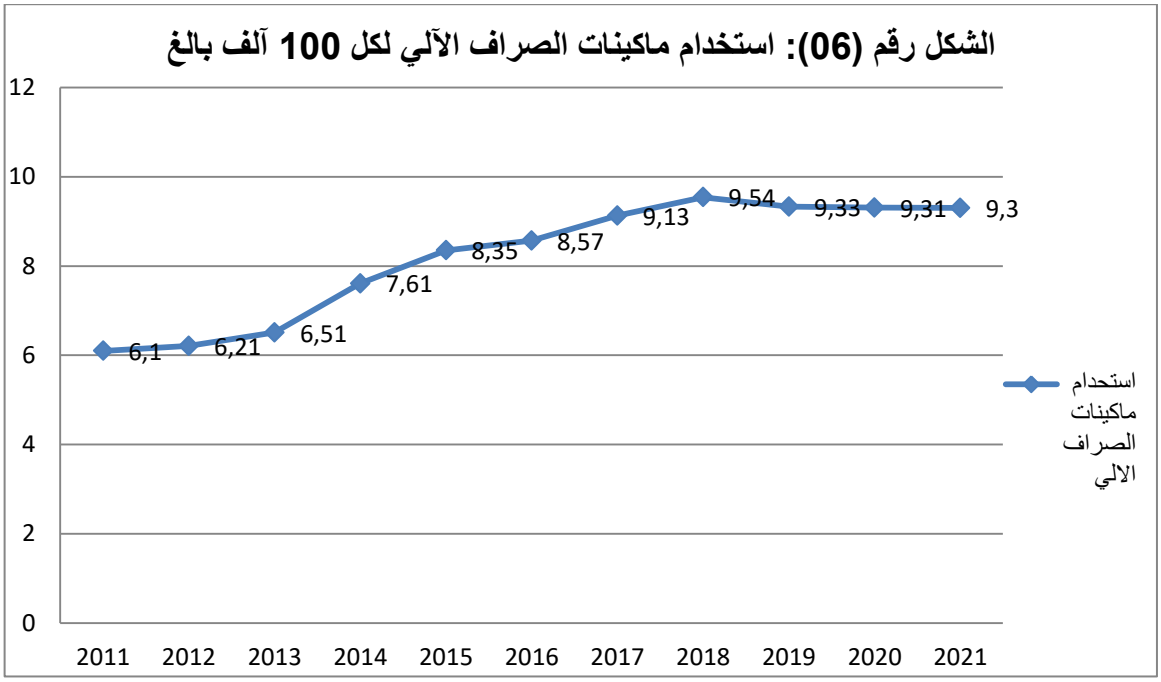

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل رقم (06) نلاحظ ارتفاع في نسبة استخدام ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ خلال الفترة 2012-2021 حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2018 والتي قدرت بـ 9,54% لنلاحظ تراجع طفيف في استخدام ماكينات الصراف الآلي لتبلغ 9,3% سنة 2021.

الجدول رقم (04): ملكية بطاقات الائتمان

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	%1	%6	%3	%3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة امتلاك بطاقات الائتمان في الجزائر منخفضة جدا حيث قدرت بـ 1% سنة 2011 لترتفع سنة 2014 إلى 6% ثم تراجعت إلى 3% خلال السنتين 2017-2021 يمكن تفسير هذه التغيرات بعدة عوامل منها:

- الوعي المتزايد لدى المستهلكين بأهمية بطاقات الائتمان وفوائدها.
- زيادة العرض والترويج للبطاقات الائتمانية من قبل البنوك مما يجعلها أكثر رغبة من طرف المستهلكين.

- السياسات الحكومية والتشريعات المتعلقة بتوفير الخدمات المالية يمكن أن تؤثر على توفر وتسهيل الحصول على البطاقات الائتمانية.

الفرع الثاني: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية

يعتبر مؤشر الاقتراض من أهم مؤشرات الشمول المالي والذي يعبر عن مدى إتاحة الخدامات المالية لكافة أفراد المجتمع.

وفي ما يلي سيتم التطرق إلى نسبة الاقتراض من الجهات الرسمية والغير رسمية.

الجدول رقم (05): الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق السن 15 سنة

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	**%1**	**%2**	**%3**	%4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح من خلال الجدول المبين أعلاه أن قيمة المؤشر سجلت ارتفاعا، بحيث انتقل من نسبة 1% في سنة 2011 إلى نسبة 4% في سنة 2021، لكن تبقى هذه النسبة منخفضة مما يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والذي يعود سببه إلى تعقيد الإجراءات المتبعة وهيمنة القطاع العمومي واللجوء إلى جهات خارج هذا القطاع.

الجدول رقم (06): الاقتراض من العائلات والأصدقاء كنسبة من البالغين فوق السن 15 سنة

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	%25	%13	%19	%31

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يوضح الجدول رقم (06) النسبة المئوية للبالغين الذين يقترضون أماكن غير رسمية، مقابل الاقتراض الرسمي في الجزائر باعتبار أن مصدر الاقتراض هو مؤشر مهم لمستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية في أي بلد، ومن الملاحظ أن اقتراض أغلبية البالغين من العائلة والأصدقاء، الأمر الذي أدى أيضا إلى قصور الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

الفرع الثالث: مؤشر الادخار من المؤسسات المالية الرسمية

يعبر مؤشر الادخار عن مدى إتاحة استخدام الخدامات المالية لكافة أفراد المجتمع والذي يعتبر من أهم مؤشرات الشمول المالي.

الجدول رقم (07): الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق السن 15 سنة

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	%4	%14	%11	%16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا من سنة 2011 إلى سنة 2014 بنسبة **10%**، هذا الارتفاع ناتج عن محاولة المؤسسات المالية استقطاب أكبر عدد من الزبائن وهذا راجع إلى تحسين الخدمات المقدمة من طرفها، إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا من **14%** سنة 2014 إلى 11% سنة 2017 وهذا بسبب ارتفاع معدلات التضخم من **2,90%** سنة 2014 إلى 5,60% سنة 2017 التي أدت إلى توجيه الأفراد بجزء إضافي من دخولهم للاستهلاك.

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

في هذا المبحث سيتم التعرف على مختلف الطرق والأساليب بداء بالتعريف بمجتمع الدراسة والعينة والمتغيرات المدرجة فيها، ثم الأدوات المستخدمة في التحليل من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

- الطريقة المتبعة في الدراسة.
- مدخل نظري لنموذج الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

بعد التعرض للجانب النظري، في الفصل الأول، وأيضا تحليل متغيرات المعتمدة في الدراسة في المبحث الأول من هذا الفصل، سيتم في هذا المطلب تسليط الضوء على الجانب النظري للدراسة القياسية، من خلال تقديم نظرة حول النموذج الذي سوف يتم الاعتماد عليه والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL، كما سيتم تسليط الضوء على مجتمع الدراسة والعينة، وأيضا التعريف بالمتغيرات المستخدمة.

- تقديم المتغيرات المعتمدة في الدراسة:

بناءا على ما جاء في الفصل الأول، والثاني وما ورد في الدراسات السابقة، فإنه بهدف دراسة أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي، تم اختيار متغيرات الخاصة بالدراسة وهذا تبعا لمدى توفر البيانات خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021، حيث تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية، وبهذا تكون لدينا40 مشاهدة، علما أنه تم جمع البيانات من المواقع الآتية: وبنك الدولي، بنك الجزائر وبالنسبة المتغيرات المستعملة في الدراسة قد تمثلت فيما يلي:

المتغير التابع:

وهو عبارة عن مؤشر نسبة السيولة المالية على اعتباره من أكثر المتغيرات التي تعبر عن الاستقرار المالي، ويرمز له بالرمز (BLA).

المتغيرات المستقلة:

- عدد الوكالات البنكية في الجزائر: ويرمز له بالرمز(NBA).
- عدد الوكالات في المناطق الحضارية: ويرمز له بالرمز (NAUA).
- عدد الوكالات في المناطق الريفية: ويرمز له بالرمز (NARA).
- تطور استخدام ماكينات الصراف الآلي: ويرمز له بالرمز (EATM).

المطلب الثاني: مدخل نظري لنموذج الدراسة

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

أولا: تعريف استقرارية السلاسل الزمنية

يمكن تعريف السلسة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات التي حدثت بالتتالي مع الزمن، وإذا كانت المجموعة متصلة توصف هذه السلسة بأنها سلسلة زمنية متصلة، أما إذا كانت متقطعة فإنها تسمى سلسة زمنية متقطعة، "كما تأخذ السلسة الزمنية إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبية، الطبيعية،...)".[1]

حيث يهدف تحليل السلاسل الزمنية إلى تحقيق هدفان أساسيان هما:[2]

- معرفة طبيعة السلسلة الزمنية أي معرفة النمط الذي تسلكه السلسة الزمنية ونوع التغيرات التي تحتويها.
- استخدامها للتنبؤ.

[1] سمير مصطفى شعرواي، **مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية**، ط 1، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2005، ص05.
[2] زين العابدين البشير، **تحليل السلاسل الزمنية**، ط 1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 07.

ثانيا: اختبارات الاستقرارية للسلسة الزمنية

أ- اختبار ديكي فولرDickey Fuller: تعمل اختبارات ديكي فولر على البحث في الاستقرارية أو عدمها للسلسة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الإتجاه العام، سواء كانت تحديدية أو عشوائية، حيث أن اختبار ديكي فولر المطور ADF يعتمد على الفرضية $H_1: |\emptyset| < 1$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى:

$$\nabla Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla Y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla Y_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$$

إن اختبارADF يحمل نفس الخصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.[1]

ب- اختبار فيليبس وبيرونP.P: يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختباريDF وADF، ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل التالية:[2]

- تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ADF، مع حساب الإحصائيات المرافقة.
- تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.
- تقدير المعامل المصححS_1^2، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث $S_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{I}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T} \hat{\epsilon}_t \hat{\epsilon}_{t-i}$، من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري ايجاد عدد التباطؤات Newey-Iwest،المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، على النحو التالي: $l \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$.

[1] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 210.
[2] نفس المرجع السابق، ص 212.

- حساب احصائية فيليبس وبيرون: $t_{\emptyset} = \sqrt{k} * \frac{(\emptyset-1)}{\hat{\sigma}_{\emptyset}} + \frac{T(k-1)\ \emptyset}{\sqrt{k}}$، مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$، والذي يساوي 1- في الحالة التقاربية.

ج- اختبار KPSS: اقترح Kwiatkowski, Phillips, shin، Schmidt استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة، ويكون اختبارKPSS، على المراحل التالية:[1]

- نقدر التباين الطويل الأجل S_1^2 بنفس طريقة اختبار فليبس وبيرون.
- نحسب إحصائية اختبار *KPSS* من العلاقة التالية: $\mathrm{LM} = \frac{1\sum_{t=1}^{T} S_t^2}{S_1^2 T^2}$

1. نفرض فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعدل من طرف KPSS.
2. نقبل بفرضية الاستقرار: إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

ثالثا: مشاكل القياس

أ- مشكل التعدد الخطي:

تعد مشكلة التعدد الخطي أو ما يسمى بالاعتماد الخطي إحدى المشكلات القياسية التي تنشأ نتيجة اختلال واحد من شروط طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وهو أن لا يكون في نموذج الانحدار المتعدد ارتباط خطيا تاما بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة في النموذج المراد تقديره، لذا فإن وجود علاقة خطية بين أحد المتغيرات المستقلة ومتغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة الأخرى يؤدي إلى ظهور مشكلة التعدد الخطي، مما يترتب عليه العديد من المشكلات عند تحليل الانحدار من حيث معالم النموذج وكذلك الأخطاء المعيارية لهذه المعالم وفي ضوء ماسبق يمكن التركيز على بعض النقاط منها:[2]

- تتمثل المشكلة في درجة الارتباط الخطي المتعدد وليس في وجود أو عدم وجود هذا الارتباط، فالمشكلة إذن في الدرجة، إذن ما يكون هناك قدر من الارتباط بين المتغيرات لسبب أو لأخر.
- يلاحظ أن مشكلة التعدد الخطي توجد فقط إذا كان هناك علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة، مما يعني أنه إذا كانت العلاقة غير خطية فان هذه المشكلة لا تظهر.

[1] نفس المرجع السابق، ص 213.
[2] حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7**، ط 1، دار المسير للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 367-368.

- إن معظم المتغيرات الاقتصادية غالبا ما يحكمها اتجاه خطي عام قوي التأثير وبالتالي تميل المتغيرات إلى التحرك سويا مع الزمن وبنفس الإتجاه تحت تأثير العوامل الاقتصادية نفسها، مما يتسبب في وجود مشكلة التعدد الخطي، فمثلا في فترات الانتعاش والازدهار الاقتصادي تميل معظم المتغيرات الاقتصادية نحو الارتفاع مثل الدخل والاستثمار والإنتاج والأسعار والادخار والاستهلاك...إلخ، بينما يحدث العكس في فترات الانكماش والركود.

ب- مشكل الانحدار الذاتي:

تنشأ مشكلة الانحدار الذاتي في النماذج القياسية التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية وبعض بيانات المقطع العرضي بين قيم المتغير العشوائي في الفترة (t) بين قيمته في الفترات اللاحقة (t+1) أو السابقة (t−1)، أي أن التباين والتباين المشترك للمتغير العشوائي لا يساوي الصفر $(E(E(U_iU_j) \neq 0$ إذ إن$(i \neq j)$ وإن (U_i) هي القيم الفردية و(U_j) هي القيم الزوجية.

إن تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) تفترض انعدام الترابط بين المتغيرات العشوائية أي إن $(E(U_iU_f))$.إذ إن $(i \neq j)$ وبموجب هذه الفرضية فإن التباين والتباين المشترك للمتغير العشوائي يكون مساويا الصفر (var−cov U=0) وهذا يعني عدم تأثر الظاهرة الاقتصادية المتحققة في الزمن (t) على تلك التي ستتحقق في الزمن (t+1)، كما لا تتأثر بالظاهرة الاقتصادية في الزمن (t−1)، فإذا كان الانحدار بين المتغير العشوائي في الزمن (t) مع المتغير العشوائي في الفترة اللاحقة أو السابقة نكون أمام انحدار ذاتي من الدرجة الأولى، أما إذا كان الانحدار مع فترتين نكون أمام انحدار ذاتي من الدرجة الثانية، وهكذا .... ولكن معظم الظواهر الاقتصادية تعاني من الانحدار الذاتي الموجب من الدرجة الأولى

ج- مشكل التوزيع الطبيعي:

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار نستخدم اختبار Jarque−Bera، يمكن رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار، وقدم هذا الاختبار كل من جارك وبيرا سنة 1987، ويستخدم في اختبار المشاهدات والبواقي للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي في هذه الحالة.

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار باستخدام اختبار Jarque−Bera، يمكن رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من

إحصائية هذا الاختبار، فنرفض الفرض العدم إذا كانت قيمة إحصائية J–B أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع مربع كاي X^2 والعكس.

ويتم احتسابه كما يلي:[1]

$$J-B=\frac{n}{6}\left(S^2+\frac{(K-3)^2}{4}\right)$$

الذي يعتمد في حسابه على استخدام معامل الإلتواء ومعامل التفرطح من التجريبية:

$$\mathrm{S}=\frac{\mu_3}{\sigma^3}=\frac{\mu_3}{(\sigma^2)^{3/2}}=\frac{\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(X_i-\bar{X})^3}{\left(\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(X_i-\bar{X})^2\right)^{3/2}}$$

$$\mathrm{K}=\frac{\mu_4}{\sigma^4}=\frac{\mu_4}{(\sigma^2)^2}=\frac{\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(X_i-\bar{X})^4}{\left(\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(X_i-\bar{X})^2\right)^2}$$

الفرع الثاني: مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL

أولا: تعريف نموذج الدراسة

تعتبر منهجية ARDL أحد طرق الاقتصاد القياسي الحديثة والتي تستخدم قصد تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير، فضلا عن تحديد حجم تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع[2]، كما يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية أي إذا كانت مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو مزيج من الاثنين.[3]

ثانيا: خصائص نموذج ARDL

لنموذج الانحدار الذاتي مجموعة من الخصائص يمكن ذكرها في نقاط التالية:

- تكون نتائجه أكثر دقة في حالة العينات القصيرة عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية.

[1] دحماني محمد ادريوش، **سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي**، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2013، ص 83.

[2] وفاء رمضاني، حياة عثماني، **أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1992-2017)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 04، 2019، ص 63.

[3] مراد بن ياني ، إبراهيم قارة، **تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2017) باستخدام نموذج ARDL**، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة غليزان، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص 45.

- يسمح بإدخال عدد أكبر من فترات التباطؤ الزمني حتى يتم التوصل إلى الوضع الأمثل.
- يأخذ في حسبانه التغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية للمتغيرات عبر الزمن.
- يمكن استخدامه حتى في حالة اختلاف التكامل بين المتغيرات سواء كانت I(0) او I(1).

ثالثا: شروط تطبيق ARDL

- إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية.
- إجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبارLM الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس للتباين واختبار استقرارية الدالة.
- استخدام معايير تحديد فترات الإبطاء في تحديد رتبة النموذج منهاALC وخلافه، واعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم.
- ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ في نموذج ARDL قصير الأجل سالب ومعنوي، بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود.[1]

رابعا: اختبار نموذج ARDL

إن اختبار الحدود Bound tests في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية أي إذا كانت مستقرة عند أي مستوى متكاملة من الدرجة صفر I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو مزيج من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية أي من الشكل I(2)، يمكن صياغة النموذج على النحو التالي:

ليكن لدينا النموذج الآتي حيث Y هو دالة في مجموعة من المتغيرات المستقلة:

$$Y = f(X_1, X_2, \dots\dots X_k)^{xi}$$

يمكن إعادة صياغة نموذجARDL على النحو التالي:[2]

[1] أحمد حسين بتال، **محاضرة في التكامل المشترك وفق ARDL مع التطبيق Eviews**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2020، ص 03.

[2] بن ياني مراد، قارة إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 45-46.

$$\Delta Y = \beta_0 + \delta_1 * Y_{t-1} + \delta_2 * X1_{t-1} + \delta_2 * X2_{t-1} + \delta_4 * X3_{t-1} + \cdots + \delta_k * Xk_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \theta i * \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} ai * \Delta X1_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} ai * \Delta X1_{t-i} + \cdots + \sum_{i=1}^{p} \omega i * \Delta X2_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \omega * \Delta X3_{t-i} + \cdots + \sum_{i=1}^{p} \omega * \Delta Xk_{t-i} + \varepsilon_t . E_q$$

حيث يمثل كل من:

Δ الفرق الأول للمتغير، P عدد التأخيرات التي يجب أن يتضمنها النموذج، δ_1،δ_2،δ_3،δ_4،δ_5 عبارة عن معلمات الأجل الطويل، ε_t حد التقدير العشوائي من الشكل تشويش أبيض

كما يركز اختبار التكامل المشترك بمنهج ARDL على اختبار الفرضيتين التاليتين:

$H_0: \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = \delta_5 = 0$ يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات

$H_1: \delta_1 \neq \delta_2 \neq \delta_3 \neq \delta_4 \neq \delta_5 \neq 0$ يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات

حيث أن التكامل المشترك يعبر عن اختبار المعنوية المشترك لمعلمات الأجل الطويل بواسطة اختبار Wald أو احصائية اختبار F−statistic، و تحسب قيمة F−statistic على النحو التالي:

$$F-statistic = \frac{(SSER-SSEU)/M}{SSEU(N-K)}$$

حيث تمثل: SSER مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق فرضية العدمية)، وSSEU مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (تطبيق الفرضية البديلة)، M عدد معلمات النموذج المقيد، Nعدد المشاهدات، K عدد المعلمات في النموذج غير المقيد.

وفي حالة وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta Y = \beta_0 + \delta_1 * Y_{t-1} + \delta_2 * X1_{t-1} + \delta_3 * X2_{t-1} + \cdots + \delta_k * Xk_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \theta i * \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} ai * \Delta X1_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} ai * \Delta X2_{t-2} + \cdots + \sum_{i=1}^{p} ai * \Delta Xk_{t-i} + y * ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن ECT_{t-1} تمثل حد تصحيح الخطأ مبطأ بفترة واحدة يقيس سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

سيتم في هذا المبحث تسليط الضوء على النموذج الرياضي المناسب للدراسة وتحليل نتائجه، حيث سيتم عرض الخطوات بشكل مفصل، لنتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

في هذا المطلب سيتم عرض نتائج النموذج المعتمد في الدراسة، وذلك بإتباع جملة من الخطوات والتي يمكن توضيحها بنزع من التفصيل في هذا العنصر

الفرع الأول: اختبارات الاستقرارية

في هذه المرحلة سيتم الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة، منها اختبار Augmenteddickey – fuller، واختبار Phillips–Perron والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (08): ملخص اختبار (ADF) لدراسة استقرارية المتغيرات

المتغيرات		عند المستوى				عند الفرق الأول	
		بوجود قاطع	قاطع واتجاه	بدون قاطع	قاطع	قاطع واتجاه	بدون قاطع
BLA	t-statistic	3.13	6.64	0.77	5.21	5.70	5.03
	t-table	2.94	3.54	1.95	2.95	3.54	1.95
NBA	t-statistic	1.47	3.08	0.71	6.78	9.06	2.05
	t-table	2.94	3.54	1.95	2.95	3.54	1.95

2.27	8.70	4.66	0.75	0.78	1.26	t-statistic	NAUA
1.95	3.54	2.95	1.95	3.54	2.94	t-table	
4.42	8.65	6.39	0.53	4.39	2.52	t-statistic	NARA
1.95	3.54	2.95	195	3.54	2.94	t-table	
3.39	13.09	4.58	0.155	4.58	5.28	t-statistic	EATM
1.95	3.54	2.95	1.95	3.54	2.94	t-table	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات(Eviews).

يظهر الجدول رقم (08) الخاص باختبار الاستقرارية لديكي فولر المطور **(ADF)** والذي يتضح من خلاله أن كل القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية وذلك في النماذج الثلاثة (بوجود قاطع، بوجود القاطع واتجاه عام، بدون قاطع) وهذا فيما تعلق بسلسلة (NBA، NARA ،NAUA)، بينما السلسلة (BLA، EATM) فإنه من الملاحظ أنه في نموذج (بدون وجود قاطع) القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية بينما النموذجين (بوجود قاطع، وبوجود قاطع واتجاه عام) تم ملاحظة أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. وفي هذه الحالة لا يمكن اعتبار أن السلاسل الزمنية مستقرة، وهذا يعني أن جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة (بوجود جذر الوحدة)، بينما بعد إدخال الفرق الأول استقرت السلاسل الزمنية وهذا ما تأكده نتائج الموضحة في الجدول، وفي هذه الحالة نقبل الفرضية البديلة القائلة (عدم وجود جذر الوحدة)، ومنه السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق 1، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة 1 ((1)I).

أولا: درجة التأخير

قبل الشروع في تقدير نموذج (ARDL) لابد من تحديد فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، وهذا بالاعتماد على المعيار Akaike Information Criteria، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (07): درجة التأخير المثلى لنموذج ARDL

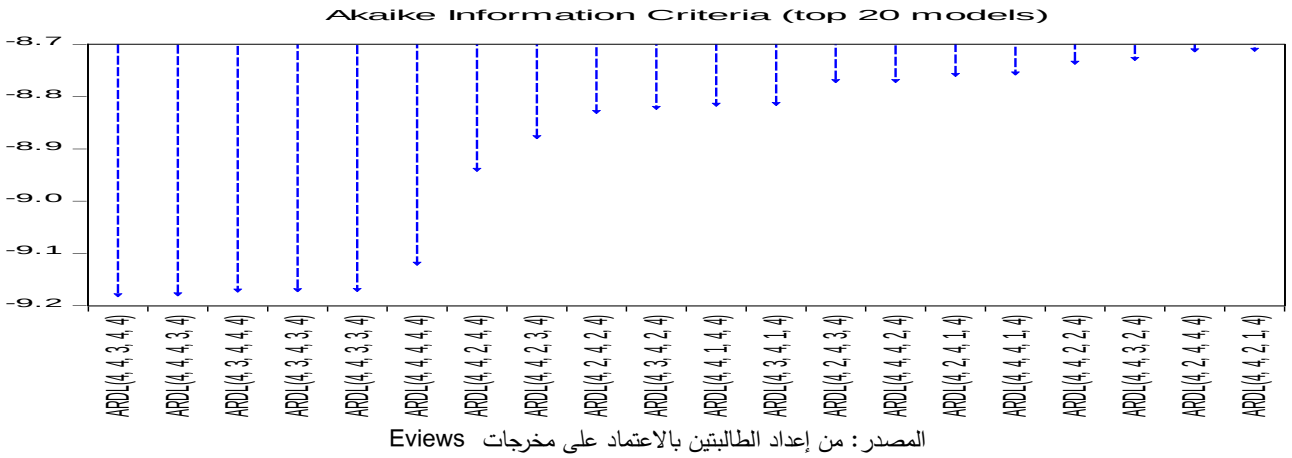

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

يظهر الشكل أعلاه أن النموذج (4. 4.3.4.4)ARDL هو النموذج المناسب للتقدير بالاعتماد على تحديد درجة التأخير المثلى.

ثانيا: الاختبارات التشخيصية

بعد تحديد درجات التأخير المثلى ومعرفة النموذج الأمثل للدراسة، سوف يتم في هذه الخطوة التأكد من مدى صلاحية النموذج وما إذا كان يمكن الاعتماد عليه لإجراء الدراسة أم لا، وذلك بالاستعانة بعدة اختبارات تشخيصية.

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من خلال الشكل رقم (08) يتضح أن قيمة الاحتمالية لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (J-B) بلغت 0.73 أكبر من مستوى معنوية عند 0,05 وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع توزيع طبيعي.

شكل رقم (08): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

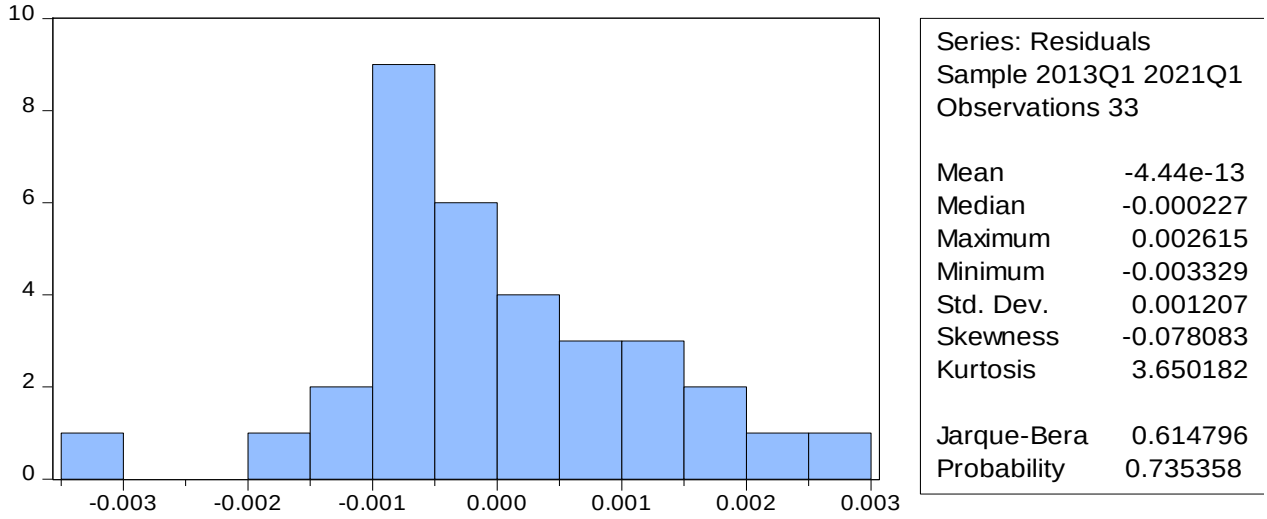

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews

ب- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

وذلك باستخدام اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، حيث يتضح أن القيمة الإحصائية (F=0.0759) والاحتمال المقابل لها أكبر من 0,05 مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (09): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.811763	Prob. F(2,7)	0.0759
Obs*R-squared	17.20354	Prob. Chi-Square(2)	0.0002

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews

ج- اختبار تجانس تباين حد الخطأ:

وذلك باستخدام اختبار (ARCH Test)، حيث يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن القيمة الإحصائية (F= 3.04) والاحتمال المقابل لها أكبر من 0,05 مما يدل على أن هناك تجانس في حد الخطأ العشوائي ومنه نقبل الفرضية التي تنص على (تجانس تباين حد الخطأ).

جدول رقم (10): اختبار تجانس تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.043050	Prob. F(1,30)	0.0913
Obs*R-squared	2.946992	Prob. Chi-Square(1)	0.0860

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews

ثالثا: اختبار الحدود

للكشف على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة يتم استخدام اختبار الحدود (Bounds Test) والتي نتائجه موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (11): اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	29.12963	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجدول أعلاه بلغت قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F-statistic =29.12) وهي أكبر من الحدود العليا عند جميع مستويات المعنوية المختلفة (5%، 10%، 1%، 2.5%)، بالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك، ومنه وجود علاقة طويل الأجل بين متغيرات الدراسة.

الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وجب تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، حيث يتم تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل والقصير.

أولا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (12) أدناه أن معلمة حد تصحيح الخطأ لنموذج ARDL1.2974 CointEq(-1)=- سالبة ومعنوية P=0.001، مما يشير إلى أن النموذج صالح في التقدير، بحيث تدل القيمة السالبة على سرعة استعادة حالة التوازن في النموذج، بعبارة أخرى عند حدوث صدمة أو تغيرات تطرأ على مستوى الشمول المالي بوحدة واحدة، فإن تأثيرها سيستغرق (1/1.2974=0.77) تقريبا ثمانية أشهر

حتى ترجع إلى وضعها التوازني، ومنه يتم معالجة الاختلالات التي طرأت في الأجل القصير وهي سريعة جدا خلال فترة الدراسة (33 سنة).

جدول رقم (12): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(BLA)
Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/30/23 Time: 00:14
Sample: 2012Q1 2021Q4
Included observations: 33

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BLA(-1))	2.633741	0.083601	31.50357	0.0000
D(BLA(-2))	-1.938701	0.067086	-28.89888	0.0000
D(BLA(-3))	3.503344	0.168190	20.82962	0.0000
D(NBA)	40.18203	36.49833	1.100928	0.2995
D(NBA(-1))	-96.96807	66.92103	-1.448992	0.1813
D(NBA(-2))	-298.0885	54.38964	-5.480612	0.0004
D(NBA(-3))	80.10059	4.362190	18.36247	0.0000
D(NAUA)	-51.93252	37.38019	-1.389306	0.1981
D(NAUA(-1))	155.4900	69.93270	2.223423	0.0533
D(NAUA(-2))	216.6366	57.51468	3.766631	0.0044
D(NARA)	-1.879342	1.988705	-0.945008	0.3693
D(NARA(-1))	5.780383	3.584157	1.612759	0.1413
D(NARA(-2))	17.03569	3.161246	5.388916	0.0004
D(NARA(-3))	-2.007047	0.824363	-2.434665	0.0377
D(EATM)	-0.749125	0.760101	-0.985560	0.3501
D(EATM(-1))	3.697697	1.601722	2.308576	0.0463
D(EATM(-2))	-1.694878	1.327593	-1.276655	0.2337
D(EATM(-3))	5.167634	0.604113	8.554081	0.0000
CointEq(-1)*	-1.297494	0.078690	-16.48865	0.0000

R-squared	0.999865	Mean dependent var	-0.004410
Adjusted R-squared	0.999692	S.D. dependent var	0.103992
S.E. of regression	0.001824	Akaike info criterion	-9.481062
Sum squared resid	4.66E-05	Schwarz criterion	-8.619436
Log likelihood	175.4375	Hannan-Quinn criter.	-9.191151
Durbin-Watson stat	2.941284		

:

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews

ما يمكن ملاحظته أيضا أن قيمة معامل التحديد قدرت ب $R^2=0.99$ مرتفعة وهذا يعني وجود قدرة تفسيرية عالية مما يدل على أن الشمول المالي فسر الاستقرار المالي بحوالي 99%, وعليه فإن الاستقرار المالي تم شرحه بواسطة متغيرات الشمول المالي (NBA, NAUA, NARA, EATM) من خلال القيم السابقة والقيم المؤخرة لهذه المتغيرات، والنسبة الباقية راجعة لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج انظر الملحق رقم 2

ثانيا: تقدير علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

نتائج تقدير علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج: يمكن توضح العلاقة في الأجل الطويل من خلال الجدول الموالي

جدول رقم (13):تقدير علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NBA	90.82310	54.43394	1.668501	0.1296
NAUA	-88.24158	50.17645	-1.758625	0.1125
NARA	-6.704269	4.100685	-1.634914	0.1365
EATM	-0.855036	1.252421	-0.682706	0.5120
C	10.72111	49.33952	0.217292	0.8328

EC = BLA - (90.8231*NBA -88.2416*NAUA -6.7043*NARA -0.8550*EATM + 10.7211)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال المعادلة طويلة الأجل لنموذجARDL والموضحة في الجدول رقم (14) أدناه يتضح أن:

EC= BLA−(90.8231*NBA−88.2416*NAUA−6.7043*NARA−0.8550*ETM+10.7211)

- القيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيمة المتغيرات المستقل منعدمة فإن القيمة تكون في حدود 10.7211، وهي غير معنوية لأن P>0,05؛
- وجود علاقة طردية غير معنوية بين متغير عدد الوكالات البنكية في الجزائر(NBA) ونسبة السيولة المالية (BLA)، لأن إشارة معامل عدد الوكالات البنكية موجبة بالإضافة إلى أن قيمة P>0,05.
- وجود علاقة عكسية غير معنوية بين باقي المتغيرات المستقلة (عدد الوكالات في المناطق الحضارية (NAUA)، عدد الوكالات في المناطق الريفية (NARA)، تطور استخدام ماكينات الصراف الآلي (EATM) والمتغير التابع نسبة السيولة المالية (BLA)، لأن إشارة المتغيرات سالبة بالإضافة إلى أن قيمة P>0,05؛

ثالثا: اختبار صلاحية النموذج

يمكن الحكم على صلاحية النموذج من خلال اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (09): اختبار الاستقرار الهيكلي

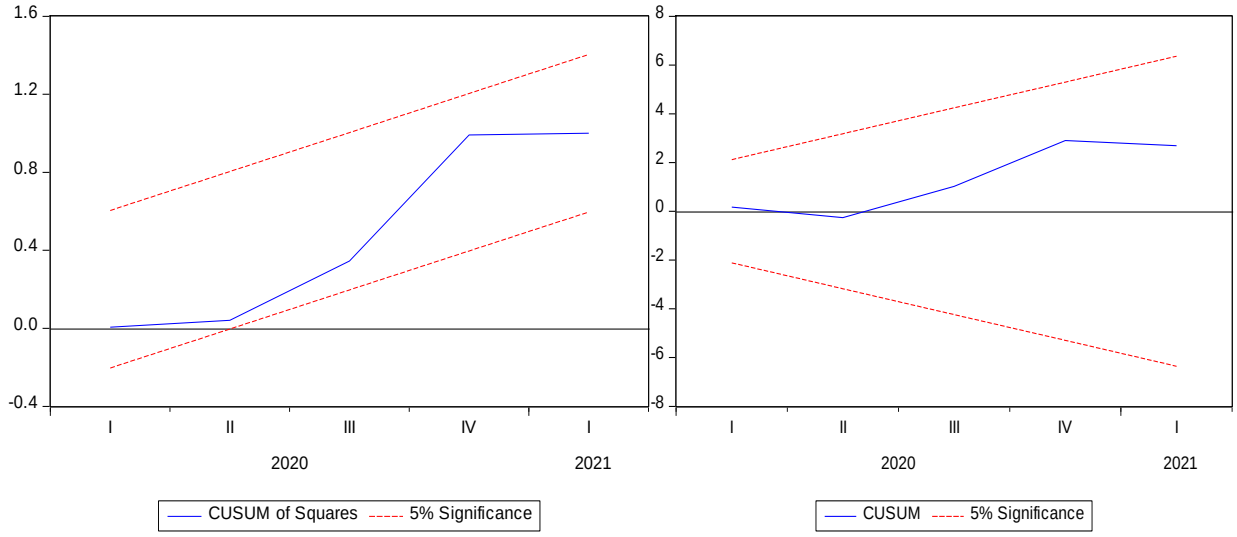

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews .

من خلال الشكل رقم (09) يتضح أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، إذ من الملاحظ أن منحنى التباين لإحصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي (cusum)، للنموذج يبقى خلال الحدود الحرجة في حدود مجال الثقة عند مستوى المعنوية 5%، وعليه هناك انسجام واستقرار لمعالم المدى القصير والطويل للنموذج، كما أكد اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (cusum of Squares) على مدى استقرار تباين النموذج، وعليه يمكن الحكم على استقرارية النموذج إجمالا.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

بعد عرض نتائج الدراسة وتفسيرها، سوف نقوم في هذا المطلب بشرح النتائج من خلال للتفسير الاقتصادي لها.

- اكدت نتائج اختبار الحدود bounnds test أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستقرار المالي والشمول المالي.

- وجود علاقة طردية ذات أثر ايجابي ومعنوي بين عدد الوكالات البنكية والسيولة المالية حيث أنه عند حدوث ارتفاع في عدد الوكالات البنكية بنسبة 1% يؤدي ذلك إلى زيادة في معدلات السيولة المالية بنسبة 0,9% نتيجة أن ارتفاع عدد الوكالات البنكية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الودائع البنكية وبالتالي ارتفاع في السيولة المالية إضافة إلى أن الوكالات البنكية تسهل من عمليات السحب والإيداع للعملاء وبالتالي تزيد من احتمالية تدفق الأموال إلى البنك، كما أن ارتفاع في عدد الوكالات البنكية تزيد من قدرة البنك على توزيع الودائع على عدة فروع مما يقلل احتمالات تجمع الودائع في فرع واحد وبالتالي امتصاص الأزمات المالية الأمر الذي يساهم في تعزيز السيولة المالية.
- وجود علاقة عكسية غير معنوية بين المتغيرات المستقلة (عدد الوكالات البنكية في المناطق الحضارية، عدد الوكالات في المناطق الريفية، تطور استخدام ماكينات الصراف الآلي) والمتغير التابع (نسبة السيولة المالية) أي أنه عند حدوث ارتفاع في المتغيرات المستقلة (NAUA, NARA, EATM) بنسبة (0.0085% ،0.067% ،0.88%) على التوالي، يؤدي ذلك إلى انخفاض في المتغير التابع (BLA) بنسبة 0.9%، حيث أن الارتفاع في عدد البنوك الوكالات البنكية في المناطق الحضارية والريفية يزيد من تكاليف لدى البنوك في إدارة فروعها وتوفير خدمات للعملاء إضافة إلى أن الخدمات البنكية المقدمة في تلك المناطق محدودة خاصة في المناطق الريفية والتي لا تلبي احتياجات العملاء بشكل كاف، كما أن استخدام ماكينات الصراف الآلي وخاصة بشكل مفرط يؤدي إلى سحب الأموال وبالتالي انخفاض حجم الودائع الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في السيولة المالية أي أن طبيعة الخدمات المستخدمة من طرف الأفراد تؤثر سلبا على الاستقرار المالي.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الدراسة التحليلية والقياسية، لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر للفترة الممتدة (2012-2021)، حيث تم في الجانب التحليلي دراسة واقع الاستقرار المالي وواقع الشمول المالي في الجزائر بعد الإشارة إلى مختلف المؤشرات، أما بالنسبة للدراسة القياسية تم الاعتماد على أساليب الاقتصاد القياسي، والتي تمثلت في استخدام طريقة استقرارية السلاسل الزمنية التي تؤطر الدراسة باستخدام اختبار ADF ونموذج ARDL وذلك بغية قياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر

و ما أكدته هذه الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستقرار المالي والشمول المالي ووجود علاقة طردية ذات أثر ايجابي ومعنوي بين عدد الوكالات البنكية والسيولة المالية ووجود علاقة عكسية غير معنوية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

الخاتمة

خاتمة:

يوفر الشمول المالي تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات، المدخرات، المدفوعات، التأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة كما يعكس الشمول المالي مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات بنكية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع قدراتهم مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم المالية و إفادتهم في نفس الوقت.

كذلك تتجسد تفعيل سياسات الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في زيادة حصة القطاع المالي الرسمي، حيث يعمل القطاع الرسمي على تقوية البيئة المالية لجعلها أقل عرضة لعدم الاستقرار المالي والتوزيع الأفضل لتقليل المخاطر عن طريق تنويع محفظة الأصول والخصوم في القطاع المالي وعلى هذا الأساس يمكن فهم أن الشمول المالي لا ينفصل عن استقرار النظام المالي

أولا: اختبار صحة الفرضيات

استطاع البحث بفصليه الإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار مدى صحة الفرضيات التي يمكن تقديمها كما يلي:

- يمكن للشمول المالي أن يحفز المشاركة الاقتصادية حيث يمكن الأفراد والمؤسسات الحصول على تمويل وتحقيق الاستثمارات المختلفة، وبالتالي يساهم ذلك في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين الوضع الاقتصادي العام وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- أكدت نتائج اختبار الحدود bounnds test أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والاستقرار المالي الذي يؤكد صحة الفرضية الثانية حيث سيتم الاشارة إليها أكثر في النتائج القياسية للدراسة الأمر.

ثانيا: نتائج الدراسة

خلصت الدراسة بعد محاولة الإحاطة بجوانب الموضوع بالنتائج الأتية:

النتائج النظرية

- يعتبر الشمول المالي من أبرز اهتمامات الدول في تحسين المعيشة والحد من الفقر، توفير فرص عمل وتعزيز الاستقرار المالي.
- هناك عدة مؤشرات تكشف عن مستوى الشمول المالي تندرج كلها ضمن هدف تعزيز نشر إستعمال الخدمات المالية وإتاحتها لمختلف طبقات المجتمع وفئاته خاصة تلك التي تعاني التهميش.
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية.
- أصبح الاستقرار المالي في الجهاز البنكي من أهم القضايا الاقتصادية الوطنية والدولية خاصة بعد وقوع العديد من الأزمات مما فرض ضرورة اعتماد سياسات تضمن الاستقرار المالي وتحافظ عليه.
- عمل بنك الجزائر و من خلال مختلف الإصلاحات و الأنظمة التي قام بإصدارها على تعزيز الشمول المالي في الجزائر ومحاولة ضمان وصول الخدمات المصرفية المختلفة والمقدمة لكافة الشرائح وبطرق ميسرة وغير مكلفة.

النتائج القياسية

- أكدت نتائج اختبار الحدود bounnds test أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والاستقرار المالي، توجد علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الشمول المالي والاستقرار المالي خلال الفترة 2012-2021.
- وجود علاقة عكسية ذات أثر سلبي لمتغيرات المستقلة (NARA, MAUA, EATM) والتي تعبر عن الشمول المالي على نسبة السيولة المالية (BLA) والتي بدورها تعبر عن الاستقرار المالي، أي أنه عند حدوث الارتفاع في المتغيرات المستقلة (NARA, MAUA, EATM) بوحدة واحدة 1% يؤدي إلى إحداث انخفاض في معدلات السيولة المالية.
- وجود علاقة طردية ذات أثر موجب لمتغير (NBA) والتي تعبر عن الشمول المالي على نسبة السيولة المالية (BLA) والتي بدورها تعبر عن الاستقرار المالي، أي أنه عند حدوث الارتفاع في (NBA) بوحدة واحدة 1% يؤدي إلى إحداث زيادة في معدلات السيولة المالية.

ثالثا: الاقتراحات

في ضوء النتائج سابقة الذكر يمكن تقديم الاقتراحات الأتية:

- القيام بنشر الثقافة المالية فيما يخص الشمول المالي من خلال القيام بحملات توعوية بالقرب من المناطق النائية التي تضم الفئة المهمشة من المجتمع.
- ضرورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي خاصة ما يتعلق منها بالبنية المالية التحتية والاستفادة مما وفرته تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المالي قدر الامكان وتطوير التشريعات والأنظمة والإجراءات الرقابية الكفيلة بحماية العملاء إضافة إلى دعم التثقيف المالي ونشر الوعي المالي من خلال دمج الثقافة المالية في مناهج التدريس.
- ضرورة تبني استراتيجية وطنية واضحة ترتكز على الأخذ بعين الاعتبار الشمول المالي كمتغير أساسي ضمن الاصلاح البنكي مع توفير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية وحماية المستهلك المالي من أجل تعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر.

رابعا: أفاق الدراسة

يشكل النقص الذي أغفلته هذه الدراسة حافزا للقيام بدراسات مستقبلية أكثر دقة وتفصيلا ويمكن اقتراح مجموعة من الدراسات التي يمكن أن يتناولها باحثون آخرون في المستقبل منها :

- تمديد فترة الدراسة لتشمل فترة أطول، وإسقاطها على مجموعة الدول العربية.
- أثر الشمول المالي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- واقع التثقيف المالي في الدول العربية كوسيلية لتعزيز الشمول المالي فيها.
- دراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية وزيادة مستويات الشمول المالي في الدول العربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر

أولا: الكتب

1. البشير زين العابدين، **تحليل السلاسل الزمنية**، ط 1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
2. داود حسام علي، السواعي خالد محمد، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق لاستخدام برنامج Eviews**، ط 1، دار المسير للنشر والتوزيع، 2013.
3. شعرواي سمير مصطفى، **مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية**، ط 1، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2005.
4. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
5. نعمة نغم حسين، **الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

ثانيا: المذكرات

1. بوهريرة عباس، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غرداية، 2018.
2. زرقاطة مريم، **دور الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار المالي العالمي تجربة صناديق استثمار الثروات الخليجية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
3. محمد بدر عجوز حنين، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية تجاه العملاء "دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.

ثالثا: المجلات (المقالات)

1. إبراهيم أحمد محسن، **دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق**، مجلة جامعة التنمية البشرية، جامعة التنمية الشرية، العراق، المجلد 09، العدد 01، 2023.

2. السبعاوي مشتاق محمود وآخرون، **الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي "دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية"**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية، جامعة كركوك، العراق، المجلد 02، العدد 02، 2012.

3. العرابي مصطفى، **ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي لتمويل الإسلامي**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجزائر 3، المجلد 02، العدد 15، 2016.

4. بالوافي أحمد مهدي، **البنوك الإسلامية والاستقرار المالي "تحليل تجريبي"**، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، المملكة العربية السعودية، المجلد 21، العدد 02، 2008.

5. بن الدين أمال، مطاي عبد القادر، **تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي دراسة تطبيقية لحالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 12، العدد 02، 2019.

6. بن ياني مراد، قارة إبراهيم، **تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2017)**، باستخدام نموذج ARDL، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة غليزان، المجلد 07، العدد 03، 2021.

7. بن قانة إسماعيل، بوغزالة محمد عبد الكريم، **قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، مجلة الدراسة الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، العدد 01، 2015.

8. بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عنابة، المجلد 12، العدد 01، 2021.

9. تومي إبراهيم، المسعود ربيع، **تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بالتطبيق على مصرف قطر الإسلامي والبنك الاسلامي الأردني خلال الفترة 2008-2018**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 08، العدد 02، 2021.

10. حاجي عبير، **دور البنك المركزي والبنوك التجارية في دعم وتيرة الشمول المالي "دراسة بعض التجارب العربية"**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، المجلد 04، العدد01، 2023.

11. حسون السعدي صبحي، **طرق قياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي دراسة تحليلية لعينة من الدول للفترة 2000-2012**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 18، 2015.

12. دردور أسماء، **بناء مؤشر مركب لقياس الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2003-2017**، مجلة الباحث، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجلد 19، العدد 01، 2019.

13. رمضاني وفاء، عثماني حياة، **أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1992-2017)**، مجلة الدراسات قياسية خلال الفترة (1980-2017)، باستخدام نموذج ARDL، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة غليزان، المجلد 07، العدد 03، 2021.

14. سالم زيدان أحمد هيام، **الشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي والاقتصادي في مصر دراسة مقارنة**، مجلة نظام الإدارة، معهد الألسن العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، القاهرة، المجلد 39، العدد 01، 2019.

15. سعدان أسيا، محاجبية نصيرة، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي" دراسة مقارنة الجزائر-تونس والمغرب"**، مجلة دراسات وأبحاث المحلية العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018.

16. سفاري أسماء، بن داية أسيا، **تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي "دراسة حالة الجزائر"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة أم البواقي، المجلد 11، العدد 01، 2021.

17. شني صورية، بن لخضر السعيد، **أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية "تعزيز الشمول المالي في مصر"**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بن بوضياف، مسيلة، المجلد 04، العدد 02، 2018.

18. صغير عمار، بن ثابت علال، **أهمية الشمول المالي كألية لدعم الاستقرار المالي دراسة قياسية للفترة 2000-2018**، مجلة البحوث الاقتصاد والمناجمنت، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد 02، العدد 01، 2022.

19. طرشي محمد وآخرون، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، المجلد 01، العدد01، 2019.

20. فراح أسامة، عبد العزيز رحمة، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة وطنية للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة الشلف، المجلد 04، العدد 02، 2021.

21. فلاق صليحة وآخرون، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة الشلف، المجلد 07، العدد 04، ديسمبر 2019.

22. قاسي يسمينة، مزيان توفيق، **دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية**، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 05، العدد 01، 2022.

23. قاسي يسمينة، مزيان محمد توفيق، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة غليزان، المجلد 07، العدد 01، 2022.

24. محمد إبراهيم دلال، **أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات**، المجلة المصرفية للدراسات التجارية، جامعة الأزهر، مصر، المجلد 43، العدد 01، 2020.

25. محمود معتوق سهير وآخرون، **الشمول المالي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 35، العدد 01، 2019.

26. معمري نرجس، أوكيل حميدة، **الشمول المالي في الجزائر"واقع وتحديات"**، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2019.

27. ممدوح القاضي آلاء وآخرون، **التجارب الدولية في الشمول المالي "دراسة قياسية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 33 العدد 01، 2019.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

1. بن طاهر بختة، عبد الله عقون، **مداخلة بعنوان الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول "تجارب البلدان العربية"**، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لخميس مليانة، عين الدفلى، يومي 27 و28 نوفمبر 2018.

2. بوتبينة حدة، **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي للآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية**، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2018.

خامسا: تقارير

1. الشاذلي أحمد شفيق، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، 2014.
2. أمانة فريق الاستقرار المالي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2018.
3. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، صندوق النقد العربي، 2015.
4. مجموعة البنك الدولي، **الشمول المالي**، البنك الدولي، 2021.

سادسا: محاضرات

1. آدريوش دحماني محمد، **سلسة محاضرات في الاقتصاد القياسي**، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2013.
2. بتال أحمد حسين، **محاضرة في التكامل المشترك وفق ARDL مع التطبيق Eviews**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2020.

سابعا: المواقع الالكترونية

1. https://www.amf.org.ae
2. https://www.worldbank.org/en/topic/financicalincialinclusion/overviw
3. https://www.bank-of-algeria.dz

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 1: استقرارية السلاسل الزمنية

Null Hypothesis: D(BLA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.038726	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: D(BLA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.704253	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Null Hypothesis: D(BLA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.218864	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: D(EATM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.582817	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: D(EATM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-13.09526	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Null Hypothesis: D(EATM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.396026	0.0013
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: D(NARA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.652261	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Null Hypothesis: D(NAUA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.664043	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: D(NAUA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.706020	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Null Hypothesis: D(NAUA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.664043	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: D(NBA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.781461	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: D(NAUA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.278368	0.0084
Test critical values:	1% level	-2.134731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: D(NBA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.063032	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Null Hypothesis: D(NBA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.051606	0.0401
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

الملحق رقم 2: تقدير النموذج

Dependent Variable: BLA
Method: ARDL
Date: 04/30/23 Time: 00:13
Sample (adjusted): 2013Q1 2021Q1
Included observations: 33 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): NBA NAUA NARA EATM
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BLA(-1)	2.336151	0.279985	8.343857	0.0000
BLA(-2)	-4.572169	0.704945	-6.485850	0.0001
BLA(-3)	5.441786	1.012556	5.374307	0.0004
BLA(-4)	-3.503104	0.770039	-4.549253	0.0014
NBA	40.45411	109.5313	0.369338	0.7204
NBA(-1)	-20.09410	201.2612	-0.099841	0.9227
NBA(-2)	-200.2531	193.1920	-1.036550	0.3270
NBA(-3)	377.8387	122.3253	3.088803	0.0130
NBA(-4)	-80.11754	19.18512	-4.176024	0.0024
NAUA	-52.20996	116.4955	-0.448172	0.6646
NAUA(-1)	93.74670	214.7399	0.436559	0.6727
NAUA(-2)	60.22006	200.8794	0.299782	0.7712
NAUA(-3)	-216.2358	121.7731	-1.775727	0.1095
NARA	-1.893527	6.071742	-0.311859	0.7623
NARA(-1)	-0.999045	10.71360	-0.093250	0.9277
NARA(-2)	11.21282	10.43567	1.074470	0.3106
NARA(-3)	-19.02781	7.339755	-2.592432	0.0291
NARA(-4)	2.009877	2.472760	0.812807	0.4373
EATM	-0.752484	3.203685	-0.234881	0.8196
EATM(-1)	3.347290	5.814115	0.575718	0.5789
EATM(-2)	-5.402762	5.169783	-1.045065	0.3232
EATM(-3)	6.865746	3.458327	1.985280	0.0784
EATM(-4)	-5.167059	1.629042	-3.171838	0.0113
C	13.90888	63.50893	0.219007	0.8315
R-squared	0.999988	Mean dependent var		3.166098

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة متطلبات تحقيق الشمول المالي لتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر، من خلال الاعتماد على دراسة تحليلية قياسية باعتبار أن الشمول المالي مدخلا هاما للاستقرار المالي في الجزائر إضافة إلى توضيح المزايا التي يسمح بتحقيقها من توصيل الخدمات المالية إلى جل شرائح المجتمع بما في ذلك الشباب والمرأة، كما تم أيضا الاعتماد على دراسة قياسية لقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي وبغرض تحقيق هذا الهدف وتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة تم استخدام أساليب قياسية والتي تمثلت في استقراريه السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL، وذلك بعد تحليل مؤشرات كل من متغيرات الدراسة.

كلمات مفتاحية:

الشمول المالى، الاستقرار المالى، الجزائر، نموذج الانحدار الذاتى ARDL.

Abstract :

This study aimed to know the requirements for achieving financial inclusion to enhance financial stability in Algeria, by relying on a standard analytical study, considering that financial inclusion is an important entry point for financial stability in Algeria, in addition the present study encompassed to clarify the advantages that can be achieved from the delivery of financial services to most segments of society, including Youth, women, and entrepreneurs. A standard study was also used to measure the impact of financial inclusion on financial stability. In order to achieve this goal and clarify the relationship between the variables of the study, standard methods were used, which were the stability of time series and the ARDL autoregressive model and that is after analyzing Indicators of each of the study variables.

Key Words :

Financial Inclusion، Financial stability، Algeria، ARDL Autoregression Model